مجموعة التفكير الإستراتيجي
المنتدى الفكري الثاني ١٤ مايو ٢٠١٦م

وذلك بالتعاون مع:
مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية
والاجتماعية (SETA) التركية

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة
عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

14 مايو 2016م

حصاد 2016م

الفهرس

م	الموضوع	المشاركون	الصفحة
1	تصدير	أ. محمد سالم الراشد	7
2	سايكس بيكو الجذور والنتائج	د. محيي الدين أتامان	12
3	جذور الإرهاب في ظل سايكس بيكو	د. ونيس المبروك	17
4	التحولات الاقتصادية منذ سايكس بيكو ونتائجها	أ. عبدالحافظ الصاوي	22
5	قراءة استشرافية لما بعد سايكس بيكو	د. أحمد رمضان تعقيب د. محمد حسين أو صالح	28
6	سايكس بيكو ودول الخليج	أ. محمد سالم الراشد	55
7	المشاركون في الندوة		71

تصدير

أ. محمد سالم الراشد
رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بدأ الضعف يدب تدريجياً في كيان الدولة العثمانية، أدى ذلك إلى ظهور حركات انفصالية، كما أدى إلى بداية حقبة استعمارية للدول العربية.

ومع بدايات القرن العشرين سقطت أغلب المناطق العربية تحت الاستعمار الأجنبي، وتسبب هذا الاستعمار وتنوعه بين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين في نشأة الدول العربية بشكلها الحديث طبقاً لكل منطقة سقطت تحت الاستعمار.

في عام ١٩١٦م وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً سرياً تحت مسمى اتفاقية «سايكس بيكو» يحدد مناطق سيطرة ونفوذ كلا الطرفين على منطقة الهلال الخصيب التي كانت تحت الحكم العثماني آنذاك.

وأصبحت لبنان تحت الإدارة المباشرة لفرنسا فيما أصبحت سوريا منطقة نفوذ فرنسي، وعلى الجانب الآخر أصبحت العراق والكويت تحت الإدارة البريطانية المباشرة فيما أصبحت الأردن وشمال السعودية تحت النفوذ البريطاني، وبقيت فلسطين منطقة محايدة.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول العربية تتخلص تدريجياً من الاستعمار الأجنبي، وبدأ كل جزء يتمكن من الحصول على استقلاله يكون دولته الخاصة.

لقد مثلت معاهدة «سايكس بيكو» الأساس الجغرافي وحتى الديمجرافي للعالم الإسلامي منذ بداية القرن العشرين وحتي يومنا هذا، واليوم تعيش المنطقة تغيرات ثورية إستراتيجية وسياسية على مستوى الإقليم والدولة والمجتمع، ومع تطور التدخل والنفوذ الأجنبي للقوى والدول الكبرى في المنطقة ونشوء قوى إقليمية كإيران وتركيا تنافس نفوذ المشروع الصهيوني في المنطقة العربية حيث تعيش المنطقة حالة صراع وفشل سياسي واقتصادي وحتى نزوح ديمجرافي يأذن بتغيرات جيوستراتيجية في المنطقة العربية؛ مما يهيئ الأرضية لتنفيذ سيناريوهات سبق أن نشرت عبر مصادر فكرية وسياسية حول إعادة تقسيم المنطقة من جديد بما يخدم مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبما يحقق للمشروع الصهيوني امتداده ونفوذه وتأمل قوى إقليمية أخرى كإيران أن تتمدد جيوستراتيجياً للاستفادة من الظروف المستجدة بما يحقق مشروعها الخاص بها.

ويسعد مجموعة التفكير الإستراتيجي بالتعاون مع مركز SETA أن تعقد هذه الندوة لمناقشة جذور وآثار اتفاقية «سايكس بيكو» ونتائجها في المنطقة العربية والتوقعات المستقبلية للمنطقة على ضوء التحديات المستجدة.

وننشر هذا الإصدار ليستفيد منه جميع المهتمين من الخبراء ومراكز الدراسات وصناع القرار في المنطقة.

ندوة: مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس - بيكو»

رئيس الجلسة:

فهد البذال الرشيدي

رئيس مركز الركن للاستشارات - الكويت

المحاضرون:

د. محيي الدين أتامان

د. ونيس مبروك

د. عبدالحافظ الصاوي

د. أحمد رمضان

تعقيب:

د. محمد حسين أبو صالح

فهد البذال الرشيدي

رئيس مركز الركن للاستشارات - الكويت

أتوجه بالشكر إلى مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA على الاستضافة وعلى المكان، وهذا يدل على مدى الاهتمام بمثل هذه الأمكنة التي يعتقد أنها من أهم أسباب النجاح لأي مركز بالنسبة للنجاح الإداري أن يهتم بالمسائل الإدارية حتى يستطيع أن يوفر للباحثين والضيوف جميع الوسائل للتلقي والإلقاء، وحتى تحفظ ويستفيد منها المجتمع، وإنه عندما نقول «سايكس بيكو» فهو مصطلح يعني تقسيم الوطن العربي، وبأن «سايكس بيكو» كانت المرحلة النهائية لتقسيم الوطن العربي، كما نعلم أن الوطن العربي قد قسم قبل «سايكس بيكو» وقبل سنة ١٩١٤م، يعني المغرب العربي ابتداء من مصر وجزيرة العرب تم تقسيمها قبل «سايكس بيكو»، ولكن «سايكس بيكو» أصبح متعارف عليها في الثقافة السياسية والفكرية في الوطن العربي بأنها تعني تقسيم الوطن العربي، وهي في الحقيقة قصة صراع الأمة الإسلامية مع باقي الأمم، وخصوصاً الغرب، وعندما نتكلم عن الصراع فنعتقد أن من أهم عوامل النجاح أن يفهم من هو في معترك الصراع أي أنواع الصراع هو يخوض، ففي رأيي الصراعات نوعان:

صراع اقتصادي وصراع حضاري؛ أما باقي الصراعات فهي تكون جزئيات من هذين الصراعين الأساسيين، فبالنسبة للصراع الاقتصادي فالمحرك الأساسي له هو المصالح الاقتصادية، وغالباً هذا الصراع ينتهي باتفاقية بين المتصارعين، وبتعبير مجازي يتم تقسيم الكعكة التي يتصارع عليها المتصارعون، حتى المنهزم يأخذ نصيباً قليلاً من هذه الكعكة حتى ينتهي الصراع الاقتصادي، وينتهي بتسويات بين المتصارعين، أما بالنسبة للنوع الثاني وهو الصراع الحضاري فالمصالح الاقتصادية هي عامل ثانوي وليست عاملاً أساسياً، ولكن العامل الأساسي في الصراع الحضاري هو الجغرافيا والتاريخ والمعتقد الديني، والمشكلة ونحن نذكر «سايكس بيكو» أن صراعنا نحن في الوطن العربي مع

الآخر هو صراع حضاري لا ينتهي بتقسيم مصالح، بل ينتهي بإخضاع طرف إلى طرف آخر، وهذا ما يعيه الغرب ويسعى إليه دائماً أن يجعل الطرف الآخر في الصراع - نحن المسلمين - خاضعين لإرادته، فمتى أصبح عند العرب والمسلمين إرادة للتحرر سوف يقوم بالصراع مرة أخرى، وهذه هي طبيعة الصراع التي يجب أن نعيها حتى نعرف أدواتها ووسائل التعامل مع الآخر.

وأرحب بالمحاضرين الكرام في ندوة هذا اليوم والتي تتحدث عن مستقبل «سايكس بيكو» بعد ١٠٠ عام، ولنبدأ على بركة الله.

«سايكس بيكو».. الجذور والنتائج

د. محيي الدين أتامان
نائب الرئيس العام - مركز (SETA) - أنقرة

كأحد العاملين في مركز SETA أود أن أتوجه بالشكر والتقدير للضيوف القادمين من داخل وخارج تركيا، واليوم نقوم بعمل ملتقى بشأن موضوعين مختلفين مهمان، وآمل أن يكون ملتقى مثمراً وفعالاً، وفي رأيي أعتقد أنها بداية موفقة، واليوم هو بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٤م، واليوم هو في الأساس اليوم الذي تم فيه عمل اتفاقية «سايكس بيكو» موضوع حديثنا اليوم، وهو يوم إنشاء دولة «إسرائيل»، وربما هو أسوأ يوم على الشرق الأوسط في القرن العشرين، وأكثر يوم تأثيراً على العالم الإسلامي، وهو اليوم الذي منحت فيه بريطانيا الأراضي الفلسطينية إلى اليهود من خلال الاستعمار، وفي رأيي الشخصي أن هذا اليوم هو يوم أسود، وهو ما يسمى في فلسطين بيوم النكبة، وكمسلم أكره هذا اليوم، وأقترح أن نصحح قراءتنا ليوم الرابع عشر من شهر مايو لعام ألفين وستة عشر كتركيا وكعالم إسلامي بأنه كان كمقدمة لاتفاقية «سايكس بيكو»، بمعنى أنه بعد يومين سيصبح يوم السادس عشر من شهر مايو لعام ٢٠١٦م، وفي مثل هذا اليوم الرابع عشر من مايو تم إنشاء دولة «إسرائيل»، ولكن يوم السادس عشر من مايو سيوافق مرور قرن على إعلان اتفاقية «سايكس بيكو»؛ أي قبل قرن هو يوم تقسيم أراضي الشرق الأوسط على يد دول أوروبا المستعمِرة، ولهذا السبب فإن اليوم وبعد يومين أي أن هذا الأسبوع كاملاً يجب أن يكون أسبوعاً مثيراً جداً للاهتمام؛ لما حدث في أسبوع مثله قبل قرن.

ما اتفاقية «سايكس بيكو»؟

هو سؤال مهم، واليوم في كلمتي خلال ٢٠دقيقة أريد أن أتشارك معكم قسمين مختلفين غاية في الأهمية؛ الأول هو ما الذي فقده المسلمون أو بصفة عامة المجتمعات الموجودة في الشرق الأوسط نتيجة لاتفاقية «سايكس بيكو»؟ وما الوضع الذي أصبح عليهم مواجهته؟ وفي القسم الثاني ما الذي نعيشه اليوم؟ وما حلقة الوصل بين ما نعيشه اليوم وعلاقته باتفاقية «سايكس بيكو» التي تمت قبل مائة عام؟ وهذا ما سوف أتحدث عنه اليوم.

عندما يسألون ما «سايكس بيكو» أول شيء يخطر ببالي أنها مشروع احتلال الغرب لشعوب الشرق الأوسط ووضعها تحت سيادتها واستغلالها وتوجيهها وفقاً لمصالحها، ونحن نعرف أنها اتفاقية جاءت نتيجة اتفاق ثلاث دول في فترة الحرب العالمية الأولى، ولكن نحن ننسى دائماً ذلك ونقول: إنها اتفاقية بين إنجلترا وفرنسا، ولكن الصحيح هو أنه وفقاً إلى رؤية تقسيم الشرق الأوسط انضمت أيضاً روسيا إلى هذه الاتفاقية، والآن وبعد مائة عام أيضاً روسيا وأمريكا تتفاوضان على تقسيم سوريا، وليس هذا جديداً، فقبل مائة عام كما أقول تم بتفويض من روسيا ومساندتها وتوجيهها تقسيم الشرق الأوسط عن طريق دول الغرب.

ما «سايكس بيكو»؟ أنا الحقيقة لا أفكر كما يفكر رئيس الجلسة، فأنا أعتقد أن جغرافيا الشرق الأوسط لم تكن مقسمة قبل «سايكس بيكو»، نعم كانت هناك جغرافيا مختلفة، ولكن كلها كانت تتبع لسلطة سياسية واحدة، ونحن نعرف هذا، وهناك أحد الشعراء الأتراك اسمه «سيزائي قره قوتش» في وصفه لحال الشرق الأوسط بعد «سايكس بيكو» قال: إنها تشبه الديك المقطوعة رأسه؛ يعني هي جغرافيا بقيت تحت الدماء والصراعات مع الأسف، وفي الأساس ربما كان الهدف من «سايكس بيكو» هو ضمان استمرارنا على هذه الحال، فكانت في نفس الوقت مشروع تقسيم الدولة العثمانية الذي امتد على نحو ٢٠ مليون كيلومتر مربع، وأنتم تعرفون هذا يعني أنها اتفاقية لإنهاء ومحو سيادة تمثل المسلمين، وهي اتفاقية لتقسيم الأمة، وبالطبع يمكنكم

ربط هذه الحلقة بتركيا في البداية توقيع اتفاقية «سيفر» مع الدولة العثمانية ثم توقيع اتفاقية «لوزان»، وتم توجيه تركيا فقط نحو تحرير أرض الأناضول، ولم يظهر أي توجه نحو تحرير أي أرض في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، إن اتفاقية «سايكس بيكو» جاءت بدول وحدود وأسماء ونظم سياسية غريبة وأجنبية على المنطقة، وعندما أقول أسماء بداية من كلمة تركيا حتى كلمة مصر في الإنجليزية Egypt أو اسم سوريا أو اسم أردن، فنحن نعتبر هذه الأسماء مصطنعة، وكذلك أيضاً الحدود، وبهذا الشكل أصبح قدر شعوب الشرق الأوسط في يد شعوب أخرى، وطوال القرن العشرين حدثت حروب الاسترداد التي نعرفها، يعني أننا نتحدث عن حق تقرير المصير، ولكن هذا تم ظاهرياً، نعم تم تحرير وإنشاء دول الشرق الأوسط، وحصلت على استقلالها، ولكن في الحقيقة لم يصبح قدر شعوب الشرق الأوسط في يدها، ولكن بعد مائة عام عادت شعوب الشرق الأوسط تطالب بهذا الأمر؛ بمعنى أن فترة الثورات التي حدثت في عام ٢٠١٢م توضح أنهاء اتفاقية «سايكس بيكو»، وخاصة عندما ننظر إلى سوريا والعراق التي تم تقسيمهما إلى دولتين في واقع الأمر نحن نرى أنه تم تقسيمهما إلى ثلاث وحدات، فاليوم في العراق نرى الحكومة المركزية من الشيعة، ولكنها لا تستطيع تمثيل كل العراق، ففي ناحية هناك الأكراد، وفي الناحية الأخرى هناك العرب السُّنة المعارضون، وعلى هذا النحو نرى سوريا فنرى النظام النصيري غير المشروع، ولكن على أرض الواقع نجد ظهور الكيان الكردي السياسي، وعلى نطاق أوسع سنجد للعرب السُّنة معارضة واضحة وقوية، وفي الأساس إذا نظرنا إلى تقسيم العراق وسوريا سنجد أنه لا يوجد اختلاف بينهما، وأرى أن هذا مثال يمكنه أن يوضح ويصف لنا ما اتفاقية «سايكس بيكو» عندما ننظر ونسأل ما يحدث اليوم؟ اليوم ليست منطقتنا وحدها هي التي تعاني عدم الاستقرار، بل إن النظام الدولي كله يعاني من نفس الأمر؛ لأنه يمر أيضاً بفترة انتقالية، وهذا هو التحدي الكبير الذي علينا مواجهته اليوم، وهي هذه المرحلة الانتقالية، يعني بعد تقسيم دول الاتحاد السوفييتي السابق أصبحت الهيمنة الوحيدة في العالم تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أمريكا لا تمتلك القدرة على استمرارية هذه الهيمنة، والسبب أن أمريكا

وحدها تمتلك القوة المطلقة للتدمير، ولكن ليس لديها القدرة على البناء والتعمير، وهذا هو السبب الأول لعدم الاستقرار في العالم أجمع، وعلى سبيل المثال أمريكا لم تستطع السيطرة على أزمة أوكرانيا، ولم تستطع أيضاً عرقلة أو منع احتلال أوكرانيا من قبل روسيا، وفي رأيي الشخصي أرى أن أمريكا أيضاً ليست قادرة على جلب الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط حتى وإن أرادت ذلك، ولكن هذا كأنه غير كافٍ، فنحن نتحدث عن فترة مرحلة انتقالية في الإقليم أو على المستوى الإقليمي، والتحدي الثاني الكبير أمامنا وهو فترة ثورات «الربيع العربي».

ومرحلة عدم الاستقرار التي بدأت بشرارة من تونس هددت كل دول الشرق الأوسط في فترة قصيرة جداً وفي الأساس عندما يوجه إليَّ سؤال ما السبب وراء هذا؟ فتكون واحدة من إجاباتي المختصرة هي أن الشعوب وخاصة الشعوب العربية فيما يتعلق بشأن مصيرها تحاول أن تكون هي صاحبة القرار، وفي رأيي أن الشعوب العربية لم تعد تريد ارتباط أنظمتها وحكومتها بالغرب ودوله، ويريدون أن يكونوا تابعين لأنظمتهم وحكوماتهم، وعلى الأقل بدأت هذه الشعوب بالوصول إلى هذا الوعي والإدراك.

ما الذي يقوم به الطرف الآخر؟ بدأت الدول الغربية بالسيطرة على الأوضاع والتطورات غير المتوقعة بالنسبة لهم، وبدؤوا بسلب الثورات العربية من شعوبها، وهذا الأمر نجحوا فيه داخل مصر، فالشعب المصري ربما لعشرات السنوات ولفترة طويلة جداً كانت هذه المرة الأولى التي يذهب فيها بنفسه إلى صناديق الانتخاب ليقرر مصيره، وحاول ذلك لكن بمساندة وتدخل دول الغرب عادت مصر مرة أخرى تحت حكم رجل واحد وهيمنة واحدة وسلبت مصر مرة أخرى من شعبها، وأنا أرى أن هذا هو نفس الشيء الذي يحدث الآن في سوريا والعراق وليبيا واليمن، ولكن هناك مشكلة بالنسبة لهم وهو أنني أؤمن باستمرارية ازدياد وعي الشعوب، وكذلك سوف تتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشعوب، وسوف أختم حديثي بتوضيح الفرق بين الشرق الأوسط أمس واليوم، شعوب الشرق الأوسط أمس كانت تخاف من حكوماتها، وكانوا يقلقون بشأن سلوك حكوماتهم فيما يتعلق بالمستقبل، وكانوا يعيشون بهذا الخوف، ولكن

حكومات الشرق الأوسط كلها اليوم أصبحت تخاف من شعوبها، وهذا النوع من الخوف جيد؛ لأنه كما تم التأكيد عليه في الجلستين الأولى والثانية اليوم في الصباح أنه إذا قررت أي دولة أن تقوم بعمل سياسي وأن تأخذ أي قرار بشأن أي موضوع أعتقد أنه يجب عليها أن تدرك أهمية رأي المفكرين من الشعوب، وأرى هذا من خلال تجمع مفكرين وأكاديميين ومتخصصين مختلفين من دول مختلفة اليوم في هذه القاعة، وإن شاء الله علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية سوف تعزز الحوار والعلاقات الدبلوماسية ليس على مستوى الحكومات فقط، ولكن فيما دون ذلك، وأعتقد أن هذا سيؤمن الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط.

جذور الإرهاب في ظل «سايكس بيكو»

د. ونيس مبروك
رئيس المركز المغاربي للدراسات - إسطنبول

السلام عليكم، والتحية والإكرام، أتوجه بالشكر إلى مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA على هذه الفاعلية المهمة الطيبة.

أود في البداية أن أوكد أن الصراع هو سنة كونية، وهو جزء من طبيعة هذه الحياة؛ لأن الذي يتحرك بهذه الحياة على الكون هم البشر، والبشر تتضارب مصالحهم وتتفاوت أخلاقهم، وبالنسبة لي لا أعتب على «سايكس بيكو»، ولا أعتب على الغرب؛ لأن هذا هو الوضع الطبيعي، وهو أن يسعى القوي ويسعى الخصم ويسعى العدو للتقسيم ويسعى للإنهاك ويسعى للاستغلال، وهذا هو الوضع الطبيعي؛ ولهذا أنا أخشى أن تبقى أسمى أمانينا أن نحافظ على «سايكس بيكو»، اليوم يأتي على رأس المطالب الوطنية في الأقطار الإسلامية هو المحافظة على «سايكس بيكو»، يعني أكبر أمنية أن تصبح لبنان لبناناً واحداً وليس لبناناً سُنياً ولا شيعياً ولا نصرانياً، وأن يكون العراق عراقاً واحداً وليس عراقاً شيعياً وكردياً وسُنياً، وأن تصبح ليبيا ليبيا واحدة وليس برقة وطرابلس وفزان؛ وبالتالي نحن يجب ألا نعتب كثيراً على الخصم؛ لأنه يقوم بواجبه، ولكن العتب على هذه الأمة التي جعلها الله عز وجل، فأبت ألا تعيش «سايكس بيكو» في أفكارها ومشاعرها وتنامت فيها النعرات الجاهلية.

وكما تعلمون أن الإرهاب سلوك إجرامي يصيب الإنسان ولا يرتبط بدين أو جنس، فهو أمر ارتبط ببني آدم منذ الخليقة، وكما تتذكرون كيف حاول قابيل أن يقتل أخاه هابيل، فالعنف واستخدامه لتحقيق المآرب الإنسانية والإكراه هذا شيء مودع في طبيعة البشر؛ ولهذا فقهت الملائكة هذا الأمر عندما قالت في كتاب الله العزيز: (قَالُواْ أَتَجۡعَلُ

فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء) (البقرة ٣٠)، وتطور عبر التاريخ، ربما الإرهاب مر بمراحل أو أجيال وهناك الجيل الأول وهو السلوك البشري العادي ثم جاء الجيل الثاني وهو الموجات ذات الطابع الوطني والقومي المتطرف وخاصة في أوروبا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ثم جاءت المرحلة الثالثة، وهي ذات الطابع الأيديولوجي أثناء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ونشأت بعض المنظمات الإرهابية مثل الألوية الحمراء والجيش الأحمر الياباني، ثم جاءت المرحلة الرابعة، وهي المرحلة المعاصرة وهي اتسمت ببروز تنظيمات عالمية تضم جنسيات متعددة، ولكن تجمعها أيديولوجية واحدة، وربما ما ميز هذه المرحلة الأخيرة هو للأسف الشديد رفع الشعارات الإسلامية على أوسع هذه التنظيمات الإرهابية في العالم اليوم وأيضاً اتسعت أهدافها وكثرت خسائرها وأيضاً اتسمت بنوع السلاح المستخدم والتقنية العالية في استخدامه والوصول إلى أهدافها وأيضاً من السمات الغريبة في المنحى الإرهابي لهذا العصر هو الغموض، وفي كثير من الأحيان يكون غموض الأهداف السياسية وبخاصة عند قاعدة الهرم في التنظيمات الإرهابية يعني يتم ممارسة الإرهاب في غموض ولا تعرف ماذا يريد تحديداً الإرهابيون، وكما قلت لكم أخص به قاعدة الهرم، ربما قمة القيادات في المنظمات الإرهابية سواء إن كانوا مخترقين من المخابرات أو كانوا هم إرهابيون بالفعل يعرفون ماذا يريدون، وهناك إشكالية في موضوع تعريف الإرهاب، ومن المفارقة العجيبة أن هذا المصطلح الذي أصبح عقيدة معرفية تنهي الخصومات، وترد إليها المتشابهات رغم ذلك نجد أن المجتمع الدولي لم يضع تعريفاً جامعاً مانعاً موحداً لهذا المصطلح، ويعجبني ما قاله المفكر «نعوم تشومسكي» عندما قال: إن هذا الغموض وعدم تعريف الإرهاب ليس عن عجز لدى المجتمع الدولي ولا عن سهو، ولكن عن دراية وبُعد نظر، ونعوم تشومسكي يرى أن أمريكا لا تريد أي حاجز يمنع من توظيف هذا المصطلح؛ فأي مصطلح قانوني أو حقوقي يحد من سيطرة القوي وقد ينقلب إلى معيار يتحكم في تصرفاته، وهذا لا تريده أمريكا ولا يريده الغرب بصورة عامة، ولهذا يترك هذا التعريف دون أن يكون له حد مانع، وأنتم تعرفون أن القوي هو الذي يمتلك صك المصطلحات مثل صك النقود،

وبعد أن يصك المصطلح هو الذي يمتلك أيضاً ترويج المصطلح وإشاعته واحتكار تفسيره ثم محاكمة الناس عليه، وهناك عدة تعريفات للإرهاب، ولكن أنا أقول: إن الإرهاب هو أي عمل يقوم به فرد أو جماعة أو دولة يرمي إلى الإفساد وترويع الآمنين ويستخدم العنف غير المشروع؛ لأنه ليس كل عنف هو إرهاب، فهناك عنف مشروع، بل عنف واجب، فاستخدام العنف غير المشروع لإكراه الأفراد أو الجماعات على فكر أو سلوك هذا يعتبر إرهاباً، ولا يوجد دين على وجه البسيطة تابع هذا السلوك وجفف ينابيع الإرهاب مثل الدين الإسلامي الذي جعل من جريمة الإرهاب وهي في الإسلام مزيج ما بين الحرابة والبغي، وعرف الإسلام كيف يطوق هذا السلوك الإرهابي وجعل له وجهين؛ أي الحرابة حتى إن الله عز وجل سماها: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّه وَرَسُولَهُ) (المائدة ٣٣)، فاعتبرها حرب لله ورسوله، وكانت أقصى عقوبة وأقصى حد في الإسلام هو حد الحرابة؛ لأنه ترويع للآمنين وإرهاب لهم وتعدٍّ على أملاكهم، وأيضاً البغي، وإن كان البغي أقل جرماً، وأنه خروج الحق على الإمام الحق (تعريفات الفقهاء)، فالإسلام حارب هذا السلوك مبكراً سواء بدءاً بالوعى والمشاعر وغير ذلك من التقنين.

التحديات التي تواجه الوسط المحلي والدولي:

من أهم التحديات أن سلوك الإرهاب يكرس الفوضى ويمزق النسيج الاجتماعي لمدة بعيدة، وهذا فساد كبير جداً في الأرض.

وأيضاً مما يسببه الإرهاب في الوسط المحلي هو نزوح الطاقات الوطنية، والإنسان بطبيعته يريد الاستقرار ولا يريد أن ينتج إلا في ظرف من الأمن؛ وبالتالي ستنزح كل الطاقات الوطنية، فالإرهاب يجفف الموارد البشرية ويضر بمقدرات الأوطان.

تعطيل مشاريع التنمية لدواعٍ أمنية، فلا يمكن أن يكون هناك أبراج ولا حقول ولا مصانع في ظل عدم الاستقرار، وأيضاً جمود النشاط الاقتصادي والتضخم وارتفاع نسبة التضخم.

الإرهاب يجر بعض الدول لمشاريع الدول الفاشلة كما بدأ يحدث الآن في بعض دول

ثورات الربيع العربي، فالإرهاب يهدر الأموال الطائلة، يعني المبالغ التي تم إنفاقها في العراق مليارات فقط لتطويق هذه الظاهرة هناك.

الإرهاب يهدد السيادة الوطنية باعتباره أنه يفتح الذريعة للتدخل الدولي، وهنا لا يمكن أن نهمل دور المخابرات الغربية وغير الغربية، وبالمناسبة أحد مخاطر الإرهاب هو أنه يجد تمويلاً من بعض الدول من أجل تحقيق مخططاتها في الإقليم.

الإرهاب يعزل الأقطار عن فضائها الإقليمي ويشجع دعوات التقسيم والنزاعات الداخلية.

الإرهاب يساعد على تكوين ولاءات خارج نطاق الدولة والقانون، فعندما ينتشر السلاح وينتشر الموت ولا تستطيع الدولة أن تتحكم في السلوك الإرهابي يكون هناك سلوك غريزي يرجع الناس إلى ولاءاتهم العشائرية والعرقية، وممكن أن ينتشر حتى يصبح تجارة للإرهاب، تجارة لها بورصة لتغذيتها ولها بورصة للحماية منها.

بروز ظواهر إسلامية مدجنة ومنحرفة لأن ينتشر التيار الإرهابي خاصة إذا رفع شعارات إسلامية، وينحصر التيار الوسطي ويصبح يقابل العنف بعنف آخر والتطرف بتطرف آخر، وتخرج حتى نعرات تحاول أن تشوه الفكر الإسلامي الأصيل، مثلما حدث في الهند في محاولة «ميرزا غلام أحمد» كيف نشأت القاديانية؟ فالقاديانية نشأت بصناعة بريطانية، بحيث يقدم إسلاماً من غير جهاد إسلام يرى أنه ممكن أن يكون السفير البريطاني هو أمير المؤمنين، وأنا أتوقع أن تحدث تشوهات بنيوية في الفكر الإسلامي في المنطقة العربية حتى ينتج إسلام مدجن إسلام آخر يستطيع أن يستوعب هذا العنفوان الأمريكي والصهيوني في المنطقة.

التحدي الكبير هو كيف أن تزن الدول ربما تركيا وكل الدول التي بها نوع من الاستقرار؟ كيف نخرج بمعادلة تزن ما بين الحريات واحترام الحريات وتحقيق الأمن؟ لأنكم كما تعرفون اليوم أن الإرهابي مثل نظرية الذئب المنفرد؛ يعني ممكن شاب واحد يغلق لك نفقاً مثلاً في تركيا أو في بريطانيا أو في أي مكان، فرد واحد فقط؛ وبالتالي الإرهاب لا يمكن أن يقابل إلا بشبكة من المعلومات، وهذا يضطر الحكومات والمخابرات

إلى التعدي على حريات الناس، ويحدث اصطدام مع القانون، طبعاً إذا كانت دولة تحترم القانون، وهذه المعادلة هي التي حيرت الغرب، بالنسبة للشرق ليس لديهم مشكلة، وفي الأساس لا يوجد قانون ولا يوجد احترام للدساتير ولا للقوانين، ولكن في الغرب هناك معضلة كبيرة كيف يزنوا هذه المعادلة ما بين الحريات والقانون، وما بين شبكة المعلومات واكتشاف الإرهاب مبكراً.

التحولات الاقتصادية منذ «سايكس بيكو» ونتائجها

د. عبدالحافظ الصاوي
خبير اقتصادي

أتوجه بالشكر إلى مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA على دعوتها للمشاركة في هذه الفعالية وبداية الورقة التي سأقوم بتقديمها سبق وأن قدمتها كمساهمة في التقرير الإستراتيجي لمجلة البيان في عام ٢٠١٤م الذي كان عنوانه التحولات الكبرى، وعنوان الورقة هو التحولات الاقتصادية عقب الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم الإسلامي، وقبل أن أدلف إلى مضمون الورقة أود الإشارة إلى أن المنطقة العربية والإسلامية تعيش مفارقة صعبة الفهم، فبدايات عهد الاستقلال عن الاحتلال الغربي للمنطقة كانت التوجهات الاقتصادية في المنطقة كثيراً ما يحاول الحكام العرب والمسلمون ربطها بالتكامل السياسي، ثم مع بداية عام ٢٠٠٩م كانت هناك مبادرة في إطار جامعة الدول العربية لعقد القمة الاقتصادية العربية الأولى، والنتيجة بعد قرابة سبع سنوات أو ست سنوات أن السياسة لم تصل بنا إلى شيء، وكذلك الاقتصاد لم يصل بنا إلى شيء، وكان مرد الأمر إلى أن الذين قاموا على أمر هذه المبادرات لم يكن الأمر أو الشأن الخاص بالوحدة الإسلامية من متطلبات تفكيرهم ولا من مشروعاتهم المنفذة على أرض الواقع.

وعودة إلى الورقة تضمنت مجموعة من المحاور أو البنود هي سمات النظام الاقتصادي العالمي فيما قبل الحرب العالمية الأولى، ثانياً نتائج الحرب العالمية الأولى على النظام الاقتصادي العالمي، ثالثاً اتفاقية «سايكس بيكو» ومردودها الاقتصاد على الدول العالمية، رابعاً الآثار الاقتصادية لسقوط دولة الخلافة، خامساً سمات الصراع الأيديولوجي الاشتراكي الرأسمالي، سادساً تطور النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب

العالمية الثانية، سابعاً دول الربيع العربي والوجهة الاقتصادية الصحيحة.

فيما يتعلق بسمات النظام الاقتصادي العالمي قبل الحرب العالمية، تشير الدراسات أن فترة العقود الخمسة قبل الحرب العالمية الأولى كانت تتسم بما يمكن أن نطلق عليه الاستقرار الاقتصادي من حيز المبادئ والممارسة، فكان هناك استقرار اقتصادي فيما يتعلق بسعر الصرف وربط العملات بقاعدة الذهب، وكون الجنيه الإسترليني هو العملة السائدة لتسوية المعاملات التجارية، وكذلك حرية التجارة ورواج ما يمكن تسميته بالفعل كما أطلق عليه أحد الاقتصاديين المصريين بأن تجربة العولمة التي بدأت في بداية التسعينيات كانت استنساخاً لما حدث قبل الحرب العالمية الأولى بنحو خمسة عقود، أيضاً هذه المرحلة شهدت انطلاق الثورة الصناعية، مع منتصف القرن التاسع عشر ظهرت ظاهرة جديدة على الاقتصاد العالمي وهي سيطرة الشركات الاحتكارية سواء كان من خلال ممارسة شركة واحدة أو من خلال الشركات متعددة الجنسيات أو من خلال كارت الاحتكار من خلال مشاركة أكثر من مجموعة أو من خلال اندماج مجموعة من الشركات لممارسة الاحتكار على مقدرات الاقتصاد العالمي أيضاً.

الظاهرة الثانية هي بروز دور رأس المال المالي من خلال خروج البنوك للعمل في إطار مؤسسة والاعتماد على تجارة القروض في تمويل النشاط الاقتصادي وظهور آلية جديدة كانت بمثابة ثورة في العالم الاقتصادي، وهو ظهور الشركات المساهمة التي مثلت نقلة حقيقية في الفصل ما بين الملكية والإدارة، وكذلك تجميع المدخرات الصغيرة وبروز الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة التي يمكنها المساهمة في مشروعات كبرى، وكذلك ظهرت شركات التأمين وظهور ما سمي بحجم الإنتاج الكبير، ومع بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م وانتهائها في عام ١٩١٧م، كانت هناك ظواهر اقتصادية جديدة تغير المعادلة التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، ومنها أن كلاً من إنجلترا وفرنسا والدول الغربية انهارت اقتصادياً نتيجة الدخول في هذه الحروب، وبدأ يبرز دور أمريكا كقوة اقتصادية سواء من حيث استحواذها على قدر كبير من رؤوس الأموال بحكم عدم مشاركتها في الحرب أو من خلال امتلاكها لورقة الضغط الاقتصادية الكبرى وهي

النفط حيث كانت أمريكا في ذلك الوقت من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، حتى إن ورقة النفط كانت حاسمة في نتائج الحرب العالمية الثانية، حيث منعت إنجلترا ألمانيا من الوصول إلى آبار البترول في منطقة الشمال، وفعلت أمريكا ورقتها في مساعدة كل من فرنسا وإنجلترا بإمدادها بالنفط بكميات كبيرة، حتى إن القوات الألمانية اضطرت إلى تدمير قواتها من الدبابات والمدرعات ذات التكنولوجيا العالية، نظراً لعدم إمدادها بالنفط، ومخافة أن تسيطر عليها القوات الأخرى وتستغل التكنولوجيا الألمانية المتقدمة.

أيضاً من ضمن النتائج المهمة التي برزت بعد الحرب العالمية الأولى هو تغير خريطة القوى الاقتصادية العالمية، فبرزت على الصعيد الأيديولوجي وعلى الصعيد العملي الشيوعية من خلال وجود دولة بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا، وخرجت الماركسية كتمهيد اقتصادي للدولة الشيوعية لتمثل الحضور الفاعل لمواجهة الأيديولوجية الرأسمالية بعد أن كانت محصورة في فلسفات النظرية بين كتابات ريكارد، وماركس وغيرهما من الاقتصاديين الرأسماليين، وأيضاً مثّلت هذه الفترة بداية الحرب الباردة بمعناها الحقيقي نظراً لانشغال كل من إنجلترا وفرنسا وباقي الدول الأوربية بالنتائج الاقتصادية السلبية على أدائهم وعلى مستوى المعيشة في هذه البلدان، بينما تفردت روسيا لبناء دولتها القوية والمحافظة على كثير من مقدراتها الاقتصادية.

اتفاقية «سايكس بيكو» تمت في عام ١٩١٧م نتيجة إلى برنامج تنفيذي لاتفاقية بطرسبرج التي ضمت فرنسا وإنجلترا وروسيا، وإن كانت «سايكس بيكو» أعطت صلاحيات كبيرة لكل من إنجلترا وفرنسا في السيطرة على دول المنطقة، وترتب عليها كثير من المخاطر الاقتصادية التي ما زلنا نعيش نتائجها إلى الآن، ويعد من أهم هذه النتائج الاقتصادية هي أنها أعطت كلاً من إنجلترا وفرنسا الحق في ترسيم الحدود لدول المنطقة؛ وبالتالي أصبحت الكثير من الدول الآن وخاصة كثيراً من الدول العربية والإسلامية هي محل نزاع واستنزاف ثروات المنطقة في حروب بينية أو في مشاحنات اجتماعية، وكلنا عايشنا في الفترة الماضية ما تم في الجزيرتين المصريتين التي تنازل عنهما الانقلاب العسكري في مصر لصالح المملكة العربية السعودية أو ما يثار بين حلب

وشلاتين بين مصر والسودان، وطبعاً لعلنا لا تغيب عنا المشكلة الكبرى في المغرب العربي حول الصحراء الغربية البوليساريو وما بها من مشكلات كثيرة حول دول تلك المنطقة، أيضاً مما ترتب على اتفاقية «سايكس بيكو» في الناحية الاقتصادية هو الناحية التي تتعلق بوجود دولة الكيان الصهيوني وإعطاء كل من إنجلترا وفرنسا أو جعل القاعدة الفلسطينية تحت الإشراف الدولي، ثم بعد ذلك آل الأمر إلى إنجلترا التي أهدرت الحق الفلسطيني في إطار ما يسمى بـ«وعد بلفور» الذي ترتب على وجود الكيان الصهيوني، إنه تم ضرب التجارة البرية في منطقة العالم العربي والإسلامي بشكل رئيس، فقطعت أواصل التواصل بشكل بري وانتقال التجارة بشكل سهل ويسير، وكان وجود الكيان الصهيوني وجوداً حضارياً واقتصادياً أكثر منه قراءة لجوانب أخرى سواء كانت سياسية أو عسكرية وغيرها، ترتب على «سايكس بيكو» أنها كانت بمثابة شهادة الوفاة لدولة الخلافة العثمانية، وسقطت الخلافة في عام ١٩٢٤م؛ ونتيجة هذا ترسخت مجوعة من السلبيات أيضاً تمثلت في بدء بزوغ الاقتصاديات القطرية، باعتبار أن الدول العربية والإسلامية بعد «سايكس بيكو» وسقوط الدولة العثمانية اتجهت إلى التخلي عن اقتصاد الأمة والتوجه إلى اقتصاد الدولة القُطرية، فتم منع حرية الانتقال للأفراد ورؤوس الأموال وحق التملك والإرث داخل هذه المنطقة، وأصبح قاصراً على الاقتصاديات القُطرية.

النقطة الثانية وهي غياب الهوية عن المؤسسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية والإسلامية؛ حيث استحضرت الدولة القُطرية كافة المؤسسات المالية والاقتصادية التي نتجت عن الحضارة الأوروبية، فتم التعامل بالربا، وتم بناء هياكل الشركات والمصانع والمؤسسات وطبيعة العلاقات المالية والاقتصادية في إطار هذه المنتجات الحضارية التي تغيب عنها المنهجية الإسلامية بشكل كبير، والأخطر من هذا أنها دمرت مؤسسات عمل حقيقية كانت تحافظ على ما يسمى بالحماية الاجتماعية داخل المنطقة الإسلامية، وهو هدر أو تعطيل مؤسسات التمويل الأهلي المتمثلة في الوقف والزكاة، والوقف والزكاة هما هديتا الإسلام إلى الإنسانية أو البشرية وليس فقط إلى المسلمين أو إلى المجتمعات

الإسلامية، وتاريخ الوقف حافل بالكثير من العطاءات الإنسانية التي يتمتع بها المسلم وغير المسلم، ولعل في فقه الزكاة ممدوحة كبيرة في إفادة غير المسلمين من أموال الزكاة، تميزت أيضاً هذه الفترة بعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية «سايكس بيكو» بوجود صراع أيديولوجي بين كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي؛ حيث كانت أهم محاور هذا النزاع فيما يتعلق بالعنصريين الرئيسين للعملية الإنتاجية أو الاقتصادية وهو العمل ورأس المال، إضافة إلى نظام الملكية والمبادرة الاقتصادية، فحينما نظر النظام الاشتراكي إلى العمل على أن العمل هو أساس القيمة كما قال ريكارد، وماركس، ترى الرأسمالية أن المال هو العنصر الرئيس لبناء العملية الاقتصادية، فضلاً عن مشاركة العمل كأحد عناصر العملية الإنتاجية وليس العمل الرئيس فيها، بينما ترى النظم الاشتراكية أن المال هو عمل قديم، وترى الرأسمالية أن المال هو المحفز على النشاط الاقتصادي، واتجهت الدول الرأسمالية والنظام الرأسمالي إلى تعظيم الملكية الخاصة، بينما النظام الاشتراكي اتجه إلى الملكية العامة.

أيضاً بالنسبة للدور الاقتصادي للدولة، كان النظام الرأسمالي يعتمد على دور أكبر للنشاط الخاص والقطاع الخاص، بينما الدولة الاشتراكية كانت تميل أو تفعل الاقتصاد في إطار سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، وإن كانت الممارسة العملية جعلت كلاً منهما يخلط بين تلك العناصر بمزيج يحافظ على سمت عام بكل ما يميزهما سواء من الناحية الاشتراكية أو الرأسمالية، وللأسف الشديد حتى الدول العربية والإسلامية بعد أن نالت استقلالها الشكلي عسكرياً وزوال الاحتلال، ظلت ثنائية الرأسمالية والاشتراكية هي الحاكمة لصناعة السياسات الاقتصادية والتوجهات الاقتصادية داخل هذه الدول، وغابت الذاتية في تفعيل أي صورة من صور السياسة الاقتصادية المبنية على مرجعية إسلامية، اللهم بعد عودة الصحوة الإسلامية في بداية السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث تم تفعيل دور المصرفية الإسلامية ومؤسسات التأمين الإسلامي وأسواق المال الإسلامية، وكان هناك جهود طيبة لكل من ماليزيا ومؤخراً تركيا في الترويج لمؤسسات المصرفية الإسلامية.

النقطة الأخيرة فيما يتعلق بخيارات دول «الربيع العربي» في وجهتها الاقتصادية كما قلت وجدنا أنفسنا بعد نجاح الثورات العربية أن أصحاب الأيديولوجيات القديمة يحاولون أن يفرضوا وجهات نظرهم على هذه الثورات، فمنهم من يرى أن الرأسمالية هي المخرج الرئيس، ومنهم من رأى عكس ذلك من التوجهات الاشتراكية، بينما كان هناك رأي آخر بأننا يجب أن نعتمد على نموذج ما يسمى بالتنمية الذاتية وتفعيل المنهج الإسلامي في تلك التوجهات حتى تكون لنا تجربة بعيدة عن التبعية السياسية والاقتصادية، وأذكر أنه في فترة حكم الدكتور محمد مرسي كان يأتينا كثير من الوفود سواء من المؤسسات الدولية أو من مراكز الإعلام والمؤسسات الإعلامية أو من مراكز البحوث وكانوا يتحدثون معنا على مشكلة الفقر والبطالة على أنهما مشكلتان ثانويتان يعني لا داعي أن تفعلوا كذا وكذا، وأطلقوا العنان للقطاع الخاص، وكنا نقول لهم: إن المنهج الإسلامي بطبيعته صان الملكية الخاصة، وحفظ الحرية الاقتصادية للأفراد وغيرهم في إطار المال الخاص بشكل كبير، ولكن هناك متطلبات لهؤلاء الفقراء ولهؤلاء العاطلين، ولا بد أن يتم إعطاؤها، فكانوا يتهموننا بأننا سنكون أصحاب سياسة شعوبية، في حين أن هذه النظم سواء الاشتراكية أو الرأسمالية عملت على توفير الحماية الاجتماعية لأفرادها بشكل كبير، فكل عاطل هناك له إعانة للبطالة، ولكل مريض هناك له حق في العلاج، وحينما نركز نحن في برامجنا على العناية بالفقراء وعلى تشغيل العاطلين يتم اتهامنا بالشعوبية.

نحن في البداية نقول: إنه لا مخرج لهذه المنطقة العربية والإسلامية الا بالعودة إلى منبعها الرئيس وهو الإسلام بشكل يضمن تطبيقاً سليماً بعيداً عن ممارسة الدكتاتوريات أو كبت الحريات، وينطلق بإمكانيتها وبعنصرها المتفرد وهو الإنسان الذي يصنع التنمية ويجني ثمارها.

قراءة استشرافية لما بعد «سايكس بيكو»

د. أحمد رمضان

رئيس مركز لندن لإستراتيجيات الإعلام

أتوجه بالشكر إلى مركز SETA ومجموعة التفكير الإستراتيجي على الدعوة الكريمة، وأعترف أن هذه مهمة صعبة أن يقف المرء موقفاً يستشرف فيه المستقبل في لحظة فاصلة وصعبة جداً ومليئة بالتطورات والتداعيات من كل صوب وحدب، وعندما نتحدث عن «سايكس بيكو» ثمة سؤالان أساسيان يجب أن يطرحا في إطار النقد الذاتي قبل أن نندفع في إلقاء اللوم على الآخرين؛ السؤال الأول: كيف استطاعت الدول أن تقسم الدولة الجامعة في ذلك الوقت الدولة العثمانية إلى هذا العدد الكبير من الدول دون أن يكون هناك رد فعل؟ السؤال الثاني والأكثر أهمية بعد مرور مائة سنة على تقسيم المنطقة بهذا الشكل، لماذا لم يكن هناك أي حظوظ من النجاح لمقاومة هذا المشروع داخلياً؟ وهل ثمة نجاح للنخبة في المنطقة بكل تلويناتها السياسية عندما يمضي قرن كامل لا تنجح فيه في إجهاض خطة معادية هي تعترف أنها خطة أدت إلى تقسيمها؟ وأنطلق من ذلك إلى أن أقول: هناك حقيقتان في مسألة «سايكس بيكو»؛ الأولى: هي حقيقة مؤلمة وهي التقسيم، وكانت لها ظروفها الموضوعية التي أدت إلى انتهاء حالة وولدت دولة مركزية قويت بالتدريج، وهي الدولة التركية بينما بقيت دول الأطراف كلها في حالة متأرجحة من اللا استقرار واللا نمو، والنقطة الثانية في التقسيم كانت ولادة الدولة الوطنية في المنطقة، وهي لا تختلف كثيراً عن الدولة الوطنية في أي منطقة من العالم، لكن في المقابل كان هناك فشل حقيقي من النخب بتلويناتها الفكرية القومية واليسارية الماركسية والإسلامية في التعامل مع فكرة الدولة الوطنية، ولذلك لم تنجح في توليد أي حالة من الاستقرار السياسي أو النمو الاقتصادي على مدى فترات طويلة،

كان هناك دولة قومية في تركيا، لكنها استطاعت أن تحافظ على تماسك الدولة في نهاية المطاف، وتستمر وتنمو، لكن الدولة القومية في المنطقة العربية لم تنجح كان هناك دولة ماركسية شيوعية في الصين استطاعت أيضاً أن تحولها إلى نموذج النهضة الاقتصادية، وأن تتماسك أيضاً على صعيد الجغرافيا السياسية، لكن لم تنجح هذه الدولة في المنطقة العربية، وهناك أيضاً نماذج للتجربة الإسلامية خارج الإطار العربي يمكن اعتبارها نماذج إيجابية، لكن أيضاً يسجل لها في المنطقة العربية عدم النجاح إلا في إطار محدود، وأنا لا أريد دائماً أن ألقي اللوم على الآخرين، ولست هنا في استعراض هذه النقطة إلا في إطار التمهيد فقط، في واقع الحال عندما أتحدث عن المنطقة نحن أمام مرحلة فاصلة هي نهاية نظام إقليمي ودولي، هذا النظام يفكك بصورة متسارعة، ولكن نحن لسنا أمام ولادة بعد نظام إقليمي أو دولي، إذاً نحن في مرحلة يمكن أن تسمى بمرحلة انتظار أن يولد المولود الجديد الإقليمي والدولي.

أستطيع أن أميّز أربعة أطراف أساسية الآن لاعبة في هذا المجال، وأربع مناطق أيضاً أساسية في هذا الإطار؛ لأنتقل إلى منطقتنا بعد ذلك، اللاعبون الأربع هم الولايات المتحدة وروسيا والصين وألمانيا، هذه الدول هي التي يمكن أن تكون قائدة لمحور في المرحلة المقبلة، ثلاث منها تتنافس على المواقع الأولى في العشرة الكبار اقتصادياً؛ الولايات المتحدة الأولى والصين الثانية وألمانيا ثالثة، روسيا الآن خارج العشرة الكبار، ففي العام الماضي خرجت من العشرة الكبار في مجال الاقتصاد، وهناك أربع مناطق أيضاً تموج بشكل أو بآخر بالصراعات والتحولات، ربما بعض الصراعات تكون مزلزلة أو عسكرية، وبعضها تكون ذات طابع اقتصادي واجتماعي وأمني، أمريكا بشكل عام وأمريكا اللاتينية تحديداً أوروبا بشقيها الشرقي والغربي، وآسيا التي تتميز بالقوة البشرية الهائلة والاقتصاديات الكبرى والقوة النووية المتعددة، والشرق الأوسط بالطاقة وممرات أيضاً التجارة والطاقة حتى الآن فيه، وما يحتويه أيضاً من تجارب سابقة بالقدرة على النهوض في الإفلات من قبضة النفوذ الخارجي، ولو عدنا إلى الأطراف الأربعة سنجد أن هناك طرفاً يشتبك مع ثلاثة أطراف؛ الولايات المتحدة تشتبك مع الثلاثة

الآخرين، والثلاثة الباقون كل طرف يرتبط بتعاون جيد سواء اقتصادي أو رغبة في بناء علاقات تكاملية مع الطرفين الآخرين، إذاً نحن أمام رباعي يتحرك له إستراتيجية مختلفة، ولكن ثمة طرفاً واحداً هو الذي يصطدم الآن مع الأطراف الأخرى، ويقود أيضاً محوراً كبيراً سواء في المنطقة أو خارجها.

عملية التغيير إذا أردنا أن نتحدث عنها ونربطها بالمناطق فهناك اتجاهان لعملية التغيير الخاصة بالنظام الدولي أو الإقليمي وتغيير ما يسمى بقواعد اللعبة السياسية التي تتحول تدريجياً إلى منظومة قوانين دولية أو آليات تصبح تقريباً أعرافاً تتعارف عليها الدول، إما أن يكون هناك صراع؛ يعني لا بد من صراع محتدم حتى تتمكن من النجاح، إما صراع سياسي اقتصادي أمني، أو صراع اقتصادي عسكري، حتى الآن نحن أمام صراع سياسي اقتصادي أمني، وهو صراع عنيف ليس صراعاً عادياً لم ندخل بعد على مستوى الصراع العسكري بين الدول الكبرى، وهذا أنا شخصياً لا أستبعده في ضوء احتمالية التحول من عملية تغيير محدودة في النظام الدولي أو الإقليمي تابع، لكن عملية تحول محدودة في النظام الدولي إلى عملية تحول جذري في النظام الدولي، إذا دخلنا في نطاق الاشتباك ونحن نلاحظ الآن هناك عملية تصعيد مستمرة في آسيا واحتكاكات مباشرة بين القطع العسكرية سواء الأمريكية أو الصينية وأحياناً الأوروبية والروسية في بعض مناطق البلطيق وبعض مناطق أوروبا يمكن أن تكون هناك شرارة تؤدي إلى أن تكون هناك مشكلة في هذا الإطار؛ وبالتالي إذا بقي النطاق حتى الآن ضمن السياسي الأمني والاقتصادي، فنحن سنتحول تدريجياً إلى عملية توافقات بين الأطراف الرئيسة لصياغة نظام عالمي جديد وليس إلى عملية منتصر وخاسر ومهزوم كما حدث في ولادة النظام العالمي السابق الذي نتج عن حربين عالميتين.

واقع الحال أنه إذا تحولنا تدريجياً إلى منطقتنا سنجد أن المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط إذا أدمجنا معها تركيا وإيران تشهد الآن معالم سلبية خطرة دون أن تكون هناك مقومات لوقف هذه المعالم أو التداعيات، المعلم الأول الخطر هو عملية التحريك الديموجرافي، الصراعات التي تنشأ الآن في المنطقة عموماً تؤدي إلى تحريك

كتل بشرية من منطقة إلى منطقة، هذه العملية حدثت قبل قرن من الزمان، وأدت إلى تغيير في طبيعة الدولة في ذلك الوقت؛ لأن الجغرافيا أيضاً ترسل من خلال البشر ومن خلال تحرك البشر وتغير طبيعة المكون الموجود في ذلك المكان، يتم الآن من خلال تحريك الديموجرافيا، وهذا الأمر تلاحظونه في العراق بشكل واضح، وتلاحظونه في سوريا الآن بشكل واضح أيضاً، كما تلاحظونه أيضاً في اليمن كنتيجة للصراع، هناك شكاوى في المرة الماضية من أن أهل الجنوب يوعدون مثلاً سكان تعز، فهذه تولد في نهاية المطاف كتل بشرية مختلفة عن التي قام عليها مفهوم الدولة الوطنية، إذاً تحريك الديموجرافيا سيؤدي إلى ولادة جغرافيا جديدة، هذه الجغرافيا هي ليست نفس التي نحن فيها الآن، ونتحدث فيها عن فكرة الدولة الوطنية، وسننتقل بالتالي من فكرة الدولة الوطنية إلى دولة المكونات، ودولة المكونات لا تقاد بالمفاهيم التقليدية الرائجة عندما يحدثك عن الديمقراطية ويحدثك عن التساوي ويحدثك عن حقوق الإنسان وهكذا، يحدثك الآن عن المحاصصة وعن الترويكا السياسية، إن كل مكون سيصبح في نهاية المطاف ممثلاً في القيادة السياسية العليا بتمثيل، فالعراق كان اختباراً للنموذج الذي يجرى العمل عليه الآن، وليس عفوياً أن ما يجري العمل عليه والتفكير به في سوريا هو نموذج مطور من النموذج العراقي، والآن أيضاً يراد أن يحدث نموذج مطور آخر اليمن أي ليس توليد الدولة الوطنية، وإنما دولة المحاصصة التي يتم فيها تقاسم المواقع، وسيؤدي هذا الموضوع إلى إعادة توزيع للنفوذ الخارجي في المنطقة، وللأسف لعدم وجود دولة مركزية قوية، الآن هناك تركيا، وتركيا تقاتل بكل ما تستطيع لكي تكون ضمن العشرة الكبار اقتصادياً، وهذا يمكن أن يضمن لها أن تكون لاعباً أساسياً في إعادة صياغة النظام الدولي، ومنه نظام مجلس الأمن وآلية التصويت وإلى آخره، لكن هناك عقبات كبيرة تواجه الآن الحالة التركية في أن تكون واحداً من الكبار في هذا المجال، وهناك إيران تريد أيضاً أن يكون لها نفوذ في المنطقة، ولكن تواجه صعوبة هائلة في أن تكون في الصف الأول الكبير، لكن باقي الدول العربية أعتقد أنها بالمجمل تكافح من أجل البقاء أكثر منها أن تكافح من أجل أن تكون من الدول المركزية الأساسية القادرة على صناعة

نموذج، أو تكون قادرة على أن تكون لاعباً جوهرياً في النظام الدولي الجديد، إذاً تم توزيع مناطق النفوذ، وأنا لا أستبعد هنا أن يكون هناك نفوذ ثلاثي في المنطقة؛ أمريكي روسي صيني بدرجة رئيسة؛ وبالتالي سنشاهد دولة وليدة جديدة مختلفة عما كانت في السابق، ثم يليها هناك نظام إقليمي مختلف ربما يأخذ المدى الزمني حسب التقديرات لا يقل عن عشر سنوات من الآن؛ يعني في حدود عام ٢٠٢٥م نستطيع أن نشاهد معالم جديدة لنظام إقليمي أو نظام دولي جديد؛ لأن كلا الأمرين مرتبط ببعضهما؛ وبالتالي ستحاول المنطقة أن تمر بعد ذلك إلى مرحلة تكيف جديدة، وفي ختام حديثي أود أن أقول: هل نحن سنمر إلى التقسيم أم نمر مرة أخرى إلى فكرة أن تكون هناك دولة مركزية جامعة قوية إذا بقيت الحال كما هي عليها بهذه الآلية من تعامل النخبة في المنطقة سياسياً وفكرياً واقتصادياً، وحتى الدول القائمة معها؟ فأنا لا أعتقد أننا نمتلك مقومات مواجهة هذا المشروع؛ وبالتالي سنستسلم كما استسلمنا في المرحلة الماضية لمائة سنة أخرى تناوب فيها الاستعمار مع الاستبداد.

التعقيب الرئيس:

د. محمد حسين أبو صالح:
مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية - جامعة أم درمان

أبدأ حديثي بأية كريمة: (أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)، وهذه الآية أحياناً نقرأها للتبرك، ولكن دلالات المعنى في هذه الآية ألا نطأطئ، وأن ننظر إلى المستقبل، ومن ينظر إلى المستقبل يعني أن ينظر إلى غاية كبيرة يصعب تحقيقها في فترة قصيرة، وأبدأ بالتفاؤل بقول: «لو تعلق قلب المرء بالثريا لنالها»، والدكتور ونيس ذكر نقطة مهمة، وهو أن الصراع أمر طبيعي، وهذه طبيعة البشر، ولذلك من غير الطبيعي ألا نفعل شيئاً والعلم يقول: إن مواجهة الصراع الإستراتيجي تحتاج إلى القوة، وهي القوة الشاملة، والقوة ثبت علمياً أنه لا يمكن امتلاكها دون رؤية إستراتيجية وتخطيط إستراتيجي شامل؛ وبالتالي البداية الصحيحة كيف نبدأ؟ هل نبدأ بنتاج الفكرة؟ لذلك الصراع معروف أنه صراع مادي أو صراع عقدي، وقدر المنطقة أنها تقع في الاثنين، السلاح في محاوره الستة الطاقة واليورانيوم والغاز والبترول، ويمكن قد برز منها جزء وهي الطاقة الموجودة الآن في الخليج العربي، ولكن في الجزء العربي الأفريقي أربعين في المائة من اليورانيوم يوجد في هذه المنطقة الغاز والمعادن الإستراتيجية الثمانية الحديد والنحاس وغيرها، والموقع الجيوستراتيجي، إضافة إلى قضية الصراع العقدي، إذاً بطبيعة الحال نقع في شقين؛ الشق الطيني والشق الروحي، وهناك بعض التفاصيل أود أن أضيفها إلى الإخوة مهمة جداً؛ عندما جاء الاحتلال بعد «سايكس بيكو» أستطيع أن أقول: إن مشكلتنا بدأت عندما خرج المستعمر، أو بلغة أخرى أسميها خرجت الفكرة الوطنية البريطانية أو خرجت الفكرة الوطنية الفرنسية، بمعنى غايات محددة بآلة حربية للاستعمار العسكري، لكن مشكلتنا أنه لم تحل مكان

هذا الفكرة الوطنية البريطانية الفكرة الوطنية السودانية أو المصرية وغيرها، التحرير لا التعمير، هكذا كانت الشعارات؛ وبالتالي غياب الرؤية أدى إلى هذا الارتباك، ولم نؤسس مساراً إستراتيجياً يقودنا في نهاية المطاف، لكيف نتعامل مع التعقيدات الداخلية والخارجية وهذه مشكلة، قضية فلسفة الحدود، كان آخر بحث أُجري بواسطة الاتحاد الأفريقي عن فلسفة تقسيم الحدود؛ أي دولة عربية مع أي دولة عربية، وأي دولة أفريقية مع أي دولة أفريقية، نجد أن هناك مشكلة بينهما في الحدود، لكن ما يساعد على ذلك هو الفكر وغياب الرؤية وضع الفكر العربي والإسلامي يعني الآن إذا تدبرنا هذا الأمر بعمق إستراتيجي سنجد أننا انغمسنا فعصبية الدولة الوطنية بشكل كبير بل توجهنا إلى ما دون ذلك، ولذلك الآن عندما ننظر إلى قضية الحدود مثل قضية حلايب بين مصر والسودان إذا ارتفعنا فوق ذلك الأمر ربنا سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)، والآية الكريمة التي تقول: (لَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)؛ يعني ضحالة الفكر الإنساني قيدت أنانية البشر في أن الإنسان يعيش في الأرض؛ وبالتالي ربنا كرمه سبحانه وتعالى، فهي قضية فكر ضحل في غياب رؤية الرئيس الأمريكي الأسبق يتحدث بمنتهى الوضوح وأنا أضرب مثلاً من ٦٤ اقتباساً نقلاً عنه، نجد أنه يقول: «إن الموارد الطبيعية الأفريقية هي مواردنا التي سنحتاجها في المستقبل، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تنطلق الإستراتيجيات والسياسات الأمريكية»، والأمر واضح، أما القضية الثانية قضية الانتماء تحت الوطني غياب الفكرة بدلاً من أن نرتقي إلى فكرة أعلى، فكرة عربية وفكرة إسلامية، انتمينا إلى فكرة أقل؛ الإدارة بالأزمات، غياب الرؤية، جعلنا لاهثين طوال الوقت، يعني نخرج من أزمة إلى أزمة، وهكذا وأنا أذكر تسلم وزير الأمن الإسرائيلي إلى وزير الأمن الذي جاء بعده – التسليم والتسلم – في تقريره ذكر لقد عملنا بشكل جيد في جنوب السودان تكلل بانفصاله، والآن بدأنا نعمل بشكل ممتاز في دارفور، بدأنا نتوغل إلى شرق السودان لنقل التمرد شرقاً، وعندما جاء الوزير الجديد كان يقول: لن نسمح للنيران أن تنطفئ في السودان، يعنى أن نظل هكذا في حالة أزمات مستمرة، وإذا نظرنا إلى حدود العرب الجنوبية

جنوب السودان سنجد ١٢٠٠ خبير عسكري إسرائيلي، وأكثر من ٥٥٠ دبابة ٧٢ وهكذا هي الحدود من الناحية الجنوبية؛ ولذلك منع التعاون العربي العربي بالأرقام، التعاون بين أي دولة عربية مع أي دولة عربية أقل من التعاون مع أي دولة عربية ودولة أخرى، التعاون العربي الأفريقي لغياب الرؤية الإستراتيجية، وطوال ٦٠ عاماً لم يستطع العرب ان يفاوضوا برؤية موحدة مع الآخر، والآن حوار سعودي روسي وكويتي روسي مصري روسي سوداني روسي، ماذا كان سيحدث لو تم حوار مع روسيا أو غيرها برؤية واحدة؟ غياب الفكرة الإستراتيجية والنظام العالمي أذكر الآن أنه في ظل سيطرة الشركات على القرار السياسي أصبحت مرجعية النظام الكلي هي مرجعية المال، والمال معناه مرجعية الهوى ومرجعية الشيطان للإنسان الأناني أو مرجعية اللوبي الديني؛ لذلك في أمريكا نفسها يتحدث كبير مستشاري رئيس أمريكا فقال: إذا كان هي هكذا حال الفوضى المالية لسيطرة الشركات على ٧٠٪ من دخل العالم لـ٥٠٠ شركة، ما حال الفوضى الأخلاقية القادمة؟ فالشركات تسيطر حتى على التعليم والإبداع وتبقى قضية مرجعية النظام نفسها أصبحت في محك ما مستقبل العالم؟ قضية خطيرة جداً لكن مع ذلك هناك فرص.

وهناك ثلاث قوى نووية؛ روسيا قوة نووية، والهند قوة نووية، والصين قوة نووية مع البرازيل؛ وبالتالي ورشة بالكامل صممت في ولاية أمريكية ماذا يا ترى لو حدث التغير للتفكير الإستراتيجي العربي والإسلامي يمكن أن ينشأ مثل هذا؟ وإن حدث فهو خطر، والقضية هي كيف نتجرأ بأن ننتج فكرة جديدة، فهذه قضية الأكاديميين، وبخصوص قضية الإرهاب، وأنا في مداخلتي هنا أود أن أقول فقط كلمة بسيطة: إن مصطلح الإرهاب نفسه، هذا المصطلح الجدلي في اللغات الإنجليزية والفرنسية عجز هذه اللغات غير قادر على تحمل مفهوم كلمة إرهاب التي وردت في القرآن، والقرآن تحدث عن الإرهاب وتحدث عن الترويع والإنسان ضد الترويع، ولذلك ربنا ذكر: (تُرْهِبُونَ بِهِ) وذكر: (وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ)، فالمعنى مختلف تماماً، فالرهبة من الله يعني الخوف مع الرجاء والرحمة والإحسان والهيبة من الرسول هيبة النبي ليس لأنه يحمل سلاحاً؛ لذلك

مفهوم القوة في الإسلام هي قوة تفهم من خلال دراسة روح الإسلام الذي يهتم للطفل الرضيع الذي يهتم بالخطاب بين رجل بقامة سيدنا موسى برجل بقامة فرعون الذي يهتم بأمر الحيوان الذي أدخل رجل الجنة وأدخل امرأة النار والذي يقول: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)، ولم يقل: كرمنا بني المسلمين، الذي يحرم قتل الشيخ الكبير والمرأة والتدمير في ظل الحرب حتى السلم، فهو دين يقوم على قوة حكيمة تؤسس لأمن الإنسان وكرامة الإنسان، وحتى لأمن العام وأمن المستقبل، وأننا شركاء في ثلاث في الماء والنار والكلأ، ولم يقل المسلمين والعالم الغربي يتحدث عن صراع الناس، وهناك فرق بين من يتحدث عن إدارة نظام عالمي يقوم على شراكة الناس، وبين من يتحدث عن نظام يقوم على فرد، وهناك فرق كبير جداً بين النموذجين؛ ولذلك أنا أقول: إننا مأمورون بقوة ولكن ليس قوة رعب وإنما قوة قائمة على منظومة قيم رحمة وعدل وما إلى ذلك، هذا هو الفرق، لذلك كلمة إرهاب ليست Terrorism، ونحن نحتاج إلى إضافة مصطلح جديد حتى لا ندلي بأقوال تتناظر مع كلام الله سبحانه وتعالى، ولذلك أعتقد أن هذا هو التحدي، الإرادة الوطنية كثيراً ما نرددها، وكل ما نقول كلام يقول: أين الإرادة الوطنية؟ ولذلك إذا فككناها الإرادة الوطنية بمعنى ماذا أي إذا بدأنا بماذا نريد إذاً ما عندنا الآن نحن غايات وطنية أو غايات قومية نسعى لها، وهذه الغايات تعبر عن الوجدان لن تتشكل رغبة في تنفيذها؛ لذلك غياب وجود هدف كلي لنا جميعاً، وهذا لن يتحقق إلا إذا طبقنا حديث الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام كما قال: «لو تعلق قلب المرء بالثريا لنالها»، شرط الثريا هي النجم، لكن شرط هذا الحلم أن تتعلق به القلوب، ولن تتعلق القلوب بشيء ذي منظومة قيم ومصالح فيه شيء من المنطق، فيه نوع من المشاركة، وهذا هو التحدي، أنا أعتقد أننا لدينا موارد كبيرة جداً نتحدث عنها كثيراً، لكن غابت الفكرة عنا؛ يعني اليمن لا يملك أي موارد طبيعية، لكنه يملك الفكرة، ويمتلك المورد البشري؛ لذلك التحدي هو كيف نعيد إنتاج أو نباء أو تشكيل مورد بشري من حيث المعرفة من حيث الثقافة من حيث السلوك من حيث أنماط التنمية؟ هذا هو التحدي الكبير حتى الروح التي يحملها و«سايكس بيكو» أياً كان رأينا فيها هي رؤية آخر، ما رؤيتنا؟ هذا

هو الكلام؛ لذلك أنا أتفق مع الناس أنه كما قال الدكتور لسنا نمتلك المقومات الآن لمواجهة ما ينتظرنا، لكن هذا لا يعفينا إلى أن ننتظر إلى الأبد، فلا بد أن نبدأ بأن ننتج الفكرة، والرسول عليه الصلاة والسلام عندما سأله الصحابة: «إلى متى يا رسول الله؟»، في حالة من الضعف قلة السلاح وحالة ضعيفة اقتصادياً وسياسياً لو كانت كحال اليوم كان قال لهم: هاجروا إلى أمريكا، وهذا البلد ليس منه نفع، ولكن قال لهم: سنحكم العالم، وحكموا العالم، حديث طويل، ولكن ختم الحديث الشريف بكلمة مهمة: «ولكنكم قوم تستعجلون»؛ يعنى إنجاز الأهداف الإستراتيجية يتعذر في فترة قصيرة، ولا كان أولى بها الرسول عليه الصلاة والسلام، لذلك هو مارس منهج التخطيط الحكيم في نفس الوقت الذي كان يدعو فيه الناس للصبر وعدم تحطيم الأصنام ويقبل صلح الحديبية، ولكنه في ذلك الوقت كان يبني تشكيلاً ثقافياً جديداً إن حسبنا ١٢٨ مؤشراً لثقافة مختلفة تربية تعليم، وكان يهتم بتعليم مورد بشري يتحدث لغات غير العربية من الشباب وليس من كبار السن، وبعد سنوات طويلة عندما دخل المسلمون إلى أوروبا حصل حوار بينهم وبين المسلمين، لولا ذلك الترتيب الإستراتيجي البعيد لكان توقف الحوار بين كل هؤلاء الفرنسيين والنمساويين بالمقارنة بعد ١٤٠٠ سنة عندما حدث الهجوم الدنماركي والإساءات للإسلام، كل ما فعله العرب مقاطعة المنتجات الدنماركية الجبن واللافشكري والنيدو، ٦٠ سنة لم نستطع إنتاج الجبنة واللبن، ولم نسأل أنفسنا: أين نحن من أن نرسل ثقافة بلغة دنماركية وفرنسية، فمنهج التخطيط فيه خلل كبير جداً؛ لذلك نحن محتاجون إذا فكرنا بطريقة ما ولم تفلح نحتاج إلى أن نعيد طريقة تفكيرنا، نشكل جيلاً جديداً وإنتاجاً فكرياً وتشكيل فكرة، من حقنا أن نحلم، وأنا أعتقد أننا في حاجة إلى إنتاج مبادرة من هذه المجموعة، وأن نؤسس لحوار إستراتيجي عربي عربي إسلامي إسلامي أكاديمي وليس سياسياً بالمقام الأول، ونبدأ أن نؤسس لهذا الحدث، وهو الذي سيقودنا إلى الأمام، والآن الشباب عندما قمنا بعمل دراسات على «داعش» والإرهاب، وجدنا أسباباً غريبة جداً، وهي ١٧ سبباً، ومن ضمنها عدم وجود نموذج مشرف لنا جعل الشباب يتجه للحل بيده، فإذا أنشأت نموذجاً مشرفاً سيعود الالتحام

الإسلامي مرة أخرى حول هذا النموذج المشرف، ووجدنا من الأسباب نظام التعليم التلقيني عطلت العقل من التفكير والتحرير نقصف المعرفة الدينية مع هذا النموذج غير المشرف والنتيجة حدثت مثل هذه القضايا من التطرف أو مخدرات أو ما إلى ذلك، وهذا يقودنا إلى العمق المطلوب في تشكيل سياسي جديد، تشكيل ثقافي جديد، تشكيل اقتصادي جديد؛ وبالتالي إنتاج من ينتج الفكرة، وهذه مسؤولية الأكاديميين والمفكرين، وبعدها نخوض في حوارات نأمل من خلالها أن نضيء الطريق إلى الأمام، وربنا قال: (مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)، هناك إكمال لكن لا بد أن نبدأ بشيء.

فقرة الأسئلة والمداخلات:

السيد محمد عهد:

تكلم الدكتور فهد في نقاط حول موضوع الصراع الحضاري، وأنه يحدث في التاريخ والجغرافيا والموروث الديني والعقائدي، وأريد أن أتحدث عن أن «سايكس بيكو» أفرغت الحقد الصليبي التاريخي في أمتنا الإسلامية، ومن خلال أمثلة سأذكرها:

عندما استيقظ العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى وجد نفسه محتلاً ومقسماً إلى ٥٧ دولة، واستثمر الحلفاء قوتهم العسكرية في فرض نظام «سايكس بيكو»، هذه الاتفاقية التي أفرغت هذا الحقد على المسلمين، والذي يتجلى في عدة نقاط؛ منها:

تقسيم العرب إلى ٢٣ دولة لأنهم حملة الإسلام والمشروع الحضاري الإسلامي.

تقسيم الأكراد إلى خمس دول؛ لأنهم وقفوا مع صلاح الدين الأيوبي يوم حطين وتحرير الأقصى.

تقسيم الأمازيغ أو البربر لعبورهم مع طارق بن زياد إلى الأندلس إلى عدة دول في شمال غرب أفريقيا.

تقسيم البلوش الذين وقفوا مع دولة «البوسعيد» لوقوفه في وجه الاستعمارين الهولندي والبرتغالي لأكثر من ٢٠٠ سنة ضد هذين الاستعمارين، قسموهم إلى ثلاث دول على الباكستان وإيران وأفغانستان.

وأيضاً تقسيم بلاد الشام التي انطلق منها الأمويون إلى حدود الصين وإلى أطراف أوروبا إلى الأندلس إلى أربع دول حتى لا تقوم لها قائمة ولا تلتقي، وزرعوا فيها موروثاً دينياً جديداً هو «إسرائيل» لتمنع لقاء المسلمين في آسيا وأفريقيا ولتمنع وحدة سوريا مع مصر التي صنع منها صلاح الدين الأفاعيل يوم حطين.

وأيضاً جعلوا هذه الأقليات بحجة المطالبة بحقوقها لتدخل في صراع مع أبناء ملتها وحتى تؤدب على يد أبناء دينها وملتها الذين وقفت معهم، ونلحظ أكبر مثال كما يحدث الآن مع الأكراد بحجة المطالبة بحقوقهم كيف دخلوا في صراع مع الدول الموجودين فيها، وأيضاً شجعهم الغرب أكثر على ذلك، ويقول بيرنارد لويس: إن دولة كردية تمتد من ديار بكر إلى كركوك ستكون مخلصة للغرب أكثر من أي دولة ما بين سراييفو إلى طوكيو، لاحظوا التحريض والتقسيم والذى يجرنا تلقائياً إلى ما تكلم فيه أخي الدكتور أحمد رمضان، والدكتور ونيس جزاهما الله خيراً حول مشروع برنارد لويس الذي نقف نحن الآن على أعتابه على أعتاب مرحلة تاريخية مهمة وأخطر من مرحلة «سايكس بيكو»، إن لم ننتبه مشروع «سايكس بيكو» القائم على تجزئة المجزأ وتقسيم المقسم وتقسيم الوطن العربي إلى ٢٣ دولة إلى ٥٧ دولة كما تحدث الدكتور أبو صالح جزاه الله خيراً عن تقسيم السودان ثم قضية العراق وتقسيمه وهكذا فمن هنا أهمية نشوء مبادرة من كبارنا في قضية حوار عربي إسلامي.

د. خيري عمر:

أنا أنطلق من كلام الدكتور محيي الدين في أن هناك مؤشرات للنهضة، وأن الوضع الحالي يمكن أن يستثمر، ويتم تطويره لكي نبني مشروعاً وطنياً أو إسلامياً يساعد على التخلص من آثار الماضي، لكن في تقديري أن نجاح هذا التصور أو هذا المدخل يتطلب إدراك مجموعة من المشكلات المزمنة؛ يعني ما ذكره الدكتور وجيه كنصراني وهو درس في رسالة الدكتوراه الخاصة به في السوربون عن كيفية مرحلة سقوط الخلافة وهو يرى، ودرس الوثائق المتبادلة بين السفارات البريطانية والفرنسية والروسية وخلص منها إلى أن شكل العلاقات الدولية في ذلك الوقت كان العامل الرئيس في تفكيك دولة الخلافة، وعندما تناول ما يخص مصر ذكر أن السفارة الفرنسية استندت إلى تقرير لويس ماسينيون وهو أستاذ كرس تصوف في جامعة القاهرة وقال وقتها عبارة ما زلت أتذكرها حتى الآن، كان السؤال: ما رد فعل المصريين إذا ألغيت الخلافة؟ رد لويس

ماسينيون ضمن تقرير: إن المصريين في هذا الوقت لا يهمهم أمر الخلافة، ولكنهم منشغلون بأمر الملك؛ أي أن يكون الملك فؤاد ملكاً على مصر ومسألة الاستقلال، ما أقصده من هذا هو هذا النموذج الذي تم تطبيقه في الجزائر على يد الفريد دي بارتي العالم الفرنسي في كيفية احتلال الجزائر؛ وبالتالي إن هناك ترابطاً قوياً وهناك موازين أخرى كثيرة بين العلم والبحث والسياسة، وهذا كثيراً ما نشكو منه اليوم، والنقطة الثانية عندما نقارن مشاريع التحرر أو مشاريع الدولة الوطنية أو الدولة القومية في نماذج أخرى، الإشكال الحقيقي في الدول الإسلامية أو دول المسلمين أن نشأتها لم تتوافق مع مشروع تحرري، وإنها بنيت في ظل الاستعمار منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ وبالتالي هنا المشكلة الأساسية، القلب الأساسي للدولة الوطنية في العالم الإسلامي هو قلب استعماري وليس قلباً وطنياً؛ وبالتالي هيكل العلاقات الدولية والاقتصادية كلها مرتبطة بفرنسا مرتبطة بأمريكا مرتبطة ببريطانيا، وليس العلاقات أفقية، ولو راجعت كل التجارة والتبادل التجاري ستجد أن مثلاً ٣٥ أو ٤٠ أو ٥٠ ٪ مع الدولة المستعمرة السابقة، وبالتالي لا يمكن بناء مشروع وطني في ظل هذه العلاقات الثقافية أيضاً؛ ومن هنا توجد الكثير من المقولات التي أرى أنها يجب أن تتحرر، وهو أن الاستعمار الغربي كان مبعثه اقتصادياً، وأنا في تقديري كان مبعثه حضارياً وجيوستراتيجياً؛ لأن الوفرة في الموارد عندهم أكثر من الوفرة في الموارد لدينا، وكان في بعض الحالات يريد تصريف الإنتاج، لكن المسألة الحضارية والمسألة الدينية كانت حاكمة في كثير من المتغيرات، وكثير من السياسات والنقطة التي أشار إليها الدكتور أبو صالح أو الخلاصة التي وصل إليها هي مهمة، ولكننا نسمعها منذ عشرين سنة على الأقل، ولكن ماذا تم في هذا الشأن؟ وهذا التوصيف والتشخيص هو قائم بالفعل، ولكن كيف المخرج من الدائرة المفرغة أو الحلقة المفرغة؟ وبالتالي الوضع الحالي لا يختلف عن عام ١٩٢٣م حسب دراسة دكتور وجيه، وأن شكل العلاقات الدولية لم يختلف كثيراً؛ وبالتالي كيف ننظر إلى المستقبل؟ يعني إذا لم ننظر بعين فاحصة أو راشدة أو تكون هناك رافعة لأي مشروع وطني أعتقد أننا سوف نستغرق فترة أخرى لا قدر الله.

مداخلة من أحد الحضور:

أود أن أعرف فقط وجهة نظر الدكتور محيي الدين أتامان حول قضية مستقبل «سايكس بيكو»، وواضح أن الأمر يسير إلى ما هو أسوأ، هذا شيء وأتمنى أن أي دكتور آخر يقدم وجهة نظره فيما يخص هذه القضية بعد «سايكس بيكو» ما المستقبل؛ أي بعد اليوم؟ من وجهة نظر تركية أتمنى أن تكون سياسية أو أكاديمية أو من متخصصين كالدكتور حارثي.

رد الدكتور محيي الدين أتامان:

الشيء الذي خطر ببالي الآن ولأنني لم أستطع أن أنهي كامل حديثي في وقت قصير، نحن نعيش اليوم انتهاء «سايكس بيكو»، ولكن أنا أوافق الدكتور ونيس المبروك في رأيه؛ حيث إننا بالأساس راضون عن هذا الشيء؛ لأن العراق يتجزأ، والدول الموجودة حالياً تتجزأ ويتم تقسيمها مرة ثانية، وأقول: إن شعوب الشرق الأوسط والشعوب العربية الآن تمر بـ«سايكس بيكو» ثانية؛ يعني مع الأسف هذه الدول في المرحلة الأولى انقسمت وتفرقت، والآن نفس هذه الدول المنقسمة يتم تقسيمها مرة أخرى، والسؤال: ماذا يجب أن نفعله لنواجه هذا الأمر؟ في رأيي لو الشعوب العربية وشعوب الإسلام في الشرق الأوسط استطاعوا أن يؤمنوا تعريف هوية سليمة وواضحة لهم فأنا أعتقد أن بإمكانهم الوصول إلى مستقبل آمن من خلال ثلاث دوائر مختلفة، ومن خلال ثلاث منظومات مختلفة، فينبغي أن نقلل من معايير ومقاييس العلاقات الاجتماعية، وكما قال أحد المتحدثين من قبل حيث إن الأكراد المتواجدين في الشرق الأوسط وكذلك البربر وكل الجماعات الدينية والعرقية عليهم أن يؤمنوا وسطاً واحداً يستطيعون العيش فيه سوياً باختلاف هوياتهم، وهذا على مستوى حلقة ضيقة، أما في الحلقة الأوسع يمكن استمرار البنية السياسية الموجودة الآن، ولكن قبل هذا يجب أن نزود ارتباط العلاقات الاقتصادية في الشرق الأوسط، وأريد أن أعطي لكم تشبيهاً بسيطاً؛ ففي أوروبا اليوم

المواطن الألماني يمتلك ثلاث جنسيات أو تابعيات من خلال ثلاثة مستويات مختلفة؛ فهو مواطن تابع لمقاطعة بايرن، ومواطن لدولة ألمانيا، وفي نفس الوقت هو مواطن أوروبي؛ يعني مواطناً للاتحاد الأوروبي، السؤال هنا: لماذا نحن لا نفعل شيئاً مماثلاً في الشرق الأوسط؟ تركيا في الأساس عام ٢٠١٠م وقعت اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا ولبنان والأردن، وكانت هذه خطوة جيدة للأمام، وإلغاء التأشيرات بين الدول كانت أيضاً خطوة جيدة، وكما أشرت منذ قليل أنه فيما يتعلق بصنع الحدود بيننا، على سبيل المثال، فكروا في الحدود التركية السورية ستجدون على شمال وجنوب الحدود أتراكاً وعرباً وأكراداً وأرمن؛ يعني إذا نظرتم لأي جماعة عرقية ستجدون أنها بقيت في طرفين وناحيتين متخلفتين، وبرغم ذلك مازلنا لا ندرك هذا، إذاً ينبغي إلينا أن نزيل الحدود بيننا، ولست أتحدث عن الدول، فلتبقَ الدول ونحافظ عليها، ولكن على الأقل ألا نعيق تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بيننا، وهذا هو رأيي الشخصي في الشرق الأوسط، وأنا كمفكر أعتقد أن بهذا الشكل سيأتي الاستقرار، والخلاصة أن تبقى الدول كما هي، ولكن تتحد مع بعضها، فلتستمر بعض العلاقات في نطاق محلي، والبعض الآخر في نطاق دولي.

تعقيب وسؤال من أحد الحضور فيما يخص الرؤية للنظام الدولي، فلدينا قصور في أن نقرأ المشهد منذ الحرب العالمية الأولى وما بعدها، حتى الحرب العالمية الثانية هي المرحلة الفاصلة لتشكل النظام الدولي، فهناك قبل هذه المرحلة قواعد وأسس عملت في المرحلة الفاصلة، وينبغي أن نرجع إليها ونقرأها جيداً، منها وثيقة «كامبل»، وهي وثيقة مهمة جداً ونحتاج إلى أن نرجع إليها ونجعلها مستنداً لرؤيتنا وفهمنا للنظام الدولي السابق حتى نستطيع من خلالها أن نفهم النظام الدولي الجديد؛ لأنه حتى فكرة الدولة العازلة هي جزء من وثيقة «كامبل»؛ وبالتالي وجود هذا الكيان اليوم الذي هو كيان مزروع في منطقتنا هو جزء من هذه النظرية التي أراد من خلالها الغرب ألا تعود أي نوع من أنواع الوحدة في المنطقة، ونحن نحتاج إلى أن نفهم هذه المعادلة جيداً، والأمر الآخر في فهم النظام الدولي هو أننا ينبغي إلينا أن نعرف بأن التغير القادم لن يكون تغيراً صغيراً؛ يعني أنا سمعت من الدكتور أحمد أنه ربما يكون تحولاً بسيطاً أو تحولاً جذرياً، وأنا أظن

أنه سيكون جذرياً أو قريباً من الجذري؛ لأنه اليوم علينا أن نعترف بأن الذي يقود الركب العالمي حتى الآن هي الولايات المتحدة الأمريكية، والإمكانيات الموجودة عند الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك الاستثمار الذي استثمرته في الكثير من المناطق وتمسكهم بخيوط كثيرة جداً من السياسة الدولية ربما سيعطيها كل هذا فرصة إلى أن تنفذ إما كامل الأجندة أو نسبة كبيرة جداً من الأجندة التي تسعى إلى تحقيقها في النظام الدولي القادم، والنظام الدولي القادم يقوم على رؤية جديدة للدولة ومفهوم جديد لتشكل الدولة من الداخل، وفي جانب آخر أقول: إن هناك عندنا مشكلة داخلية؛ نحن كأمة سواء كانت على مستوى دولي أو على مستوى الأمة كأمة نحتاج إلى منظومتين مهمتين جداً قبل أن نحاول أن نستطيع مواجهة مسألة الصراع الدولي أو ننافس فيه، حتى الأمر الأول هو جزء من تعريف الهوية التي تمت الإشارة إليها من قبل الدكتور نور الدين جزء من معرفة الهوية، وهناك حاجة في الحقيقة إلى تعرف العلاقة ما بين الدولة والأمة والدين؛ لأن هناك خللاً كبيراً جداً في هذه المفاهيم يؤدي إلى عدم قدرتنا على صياغة الهوية في المنطقة، والمنظومة الثانية التي تتشكل معها لكي يصبح لنا نوع من القوة حتى نستطيع أن نكون بعد ذلك عاملاً فاعلاً في المنظومة الدولية هي العلاقة ما بين الشعوب والحركات والحكومات؛ لأن اليوم هناك خللاً كبيراً جداً بين هذه المنظومات الثلاث يؤدي إلى ضعف داخلي يساعد الآخرين على أنهم يستقوون علينا.

● **السؤال الأول د. ونيس المبروك:**

إذا رأينا بأن مفهوم الإرهاب واستعمال الإرهاب السياسي أو الاستعمال السياسي لمفهوم الإرهاب الآن أكبر الضرر منه يقع على منطقتنا وفي نفس الوقت نحن أكبر المتهمين به؛ وبالتالي لماذا لا تسعى منظومة الدول الإسلامية وهى ٥٧ دولة إلى الذهاب إلى جمعية الأمم المتحدة من أجل فرض تعريف دقيق للإرهاب؟ بغض النظر عن تسميته باللغة العربية، نتكلم عن المصطلح حتى باللغات التي وضع فيها، لماذا لا يكون هناك تعريف دقيق للإرهاب ووضع معايير محددة لهذا التعريف؟ حتى نستطيع بعد ذلك أن

نعرف من هو الإرهابي ومن هو ليس إرهابياً؛ لأن اليوم في المنطقة في منطقتنا بالذات هناك اضطراب في هذا المفهوم انتقل حتى إلى الواقع، فنجد مثلاً من يوصف جهة معينة بأنها جهة إرهابية وجهة أخرى تعمل نفس الأعمال ونفس السلوكيات على الأرض بل هي أكثر ضرراً أحياناً ولا توصف بالإرهاب، وهذا يحدث عندنا في العراق بشكل واضح جداً.

● **السؤال الثاني د. عبدالحافظ الصاوي:**

كيف نستطيع أن نوجد منظومتنا الاقتصادية التي نستطيع من خلالها أن نواجه المنظومات الاقتصادية الكبرى الموجودة في العالم اليوم في ظل أننا إلى الآن بصراحة ليس عندنا تعريفات واضحة ودقيقة لهذه المنظومة؟

تعقيب من أحد الحضور :

البربر في شمال أفريقيا هم غالبية السكان في شمال أفريقيا وهم جزء من عملية الاتصال والوحدة الشمال أفريقية وليسوا مشكلة فيه.

● **السؤال الأول للدكتور أتامان:**

يتكلم عن واقع «سايكس بيكو» ونتكلم عن مؤامرة ونحن جزء منها وكيف نحقق الوحدة؟

السؤال الثاني إلى الدكتور ونيس المبروك حول الإرهاب وقلت: إن الإرهاب ينتج الدولة الفاشلة، وماذا لو كان العكس أن الدولة الفاشلة حين تفشل تنتج الإرهاب وحين تنهار الحرب الأهلية والإرهاب؟

والسؤال كذلك إلى الدكتور أحمد رمضان حين تكلمت عن دولة المكونات فماذا لو عكسنا كذلك السؤال يعني ألا ترى مثلاً بأن الدولة الوطنية الخطأ بأنها تجاهلت مكوناتها؟ وبالتالي أليس من الأفضل أنه يمكن أن تتعزز الوطنية من خلال السياسات الديمقراطية والتوافقية بين المكونات وليس فقط ما يسمى بالمحصلة الطائفية؟

تعقيبات وردود المحاضرين

د. ونيس المبروك:

الدول الإسلامية تذهب للأمم المتحدة وتضغط حتى إن صدري يضيق بالتعليق وهي الدول الإسلامية لترعى في الموضوع، يعني مثلاً لو سمينا بأسماء سيكون في حرج وإشكال، فنحن نعاني من ضعف شديد وخنوع شديد وهيمنة منقطعة النظير؛ فأي الدول التي ستذهب وتضغط وتنادي؟! وحتى لو ذهبت وضغطت ونادت لن تجد مستجيباً لهذا الأمر؛ لأن هذا الأمر يراد مسبقاً ألا يكون هناك تعريف ولا يكون هناك قانون لهذا الموضوع، ويعجبني كلمة لأحد المفكرين قال: «إن الغرب يدعم بقوة حقوق الإنسان ليس عنده مشكلة في حقوق الإنسان ولكنه عنده مشكلة في تعريف الإنسان»، فقس عليها إذا كان الترويع للآمنين والإفساد والإنهاك وتهديم مقدرات الأوطان يتعلق بالإنسان الغربي، فالأمر هنا يصبح خطيراً، فممكن ترويع إنسان واحد يجر جيوشاً، أما إذا كان الأمر يتعلق بسوريا كما ترى أو يتعلق باليمن كما ترى أو يتعلق بالعراق كما ترى فالأمر لا يعنيهم.

بالنسبة للدولة الفاشلة ونشر الإرهاب يوجد بينهما تداخل، والظواهر الاجتماعية يصعب تفسيرها بمعطى واحد، ولكن أنا عندما حصرت التحديات قلت: إن الإرهاب يقودنا إلى الدولة الفاشلة، فواحدة من التحديات أن اتساع رقعة الإرهاب يقود دون شك إلى سقوط الدولة، وإلى أجهزتها الفاشلة، وأود أن أختم بشيئين، الشيء الأول هو أنه بالفعل الاستبداد السياسي، وهذه الأمور المتفاقمة هي التي جعلت «تنظيم الدولة» (داعش) يجد أنصاراً كثيرين؛ لأن الشباب وأنا أتكلم عن الليبيين أو الشباب الليبي من منطق الشباب الليبي الذين رفعوا شعار «داعش» يقولون: نحن رأينا أن «تنظيم الدولة» هو التنظيم الوحيد الذي أعطى نموذجاً آخر غير «سايكس بيكو»، وفتت الحدود ونادى

بقضايا وهكذا، فهم يرون أن نموذجاً حديثاً ممكن أن يحقق أحلامهم، وممكن أن يرفع عنهم الذلة والعار الذي يشعرون به، وطبعاً هذا ليس مبرراً لهم، والذي سأختم به هو قول الحق سبحانه وتعالى، وعلينا ألا ننسى هذا أبداً: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (٥٠) فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ (٥١) فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، ثم ختم الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنجَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾، وأنا أعتقد أن التقوى هي التفكير الإستراتيجي، والناس دائماً تربط التقوى في القرآن بشيء عاطفي لا من التقوى أن تفكر إستراتيجياً، ومن التقوى أن تأخذ بزمام كل ألوان القوة المادية والنفسية والعلمية، وأختم بـ: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، العلم يجعلك ترتفع درجات فتنظر إلى أبعاد مثلما يفعل الجوجل، وتنظر إلى الأزقة والمختنقات فتدبر لها قبل أن تقع فيها، ولهذا نحن تركنا مفهوم التقوى الواسع، تركنا هذا العلم، المعرفة التقنية الإحسان، فوقعنا فيما وقعنا فيه، ولكن عموماً كما تعرفون الفجر دائماً يسبق بأحلك أوقات الظلام، وأنا أظن أن الأمة الإسلامية اليوم على مشارف عهد مبشر جديد مهما رأينا من ظلام.

د. محيي الدين أتامان:

كما قال أحد مستمعينا: إننا جزء من هذه المؤامرة، وبسبب ضيق الوقت أيضاً كما قال الدكتور من قبلي لا أستطيع فتح الكثير من المواضيع، ولكن هنا الهوية هي شيء مهم، فالهوية توضح علاقاتنا، وهو شيء مهم، وأنا عندما أفكر في سلطة الدولة وكخبير سياسي فأرى أنه من الضروري الاعتماد على قوة أخرى، فانظروا إلى أي دولة عربية في الشرق الأوسط، أو انظروا إلى تركيا أو دولة أوروبية، لن يختلف كثيراً، فإما أن تعتمد على شعبها أو تستمد قوتها من شعبها، وإما ستكون مضطرة للاعتماد على دولة أجنبية أخرى من الخارج، ولكن مع الأسف أغلب دول الشرق الأوسط نتيجة خوفها من شعوبها وهذه واحدة من أهم مشكلاتنا في الأساس، نعم نحن جزء من هذه المؤامرة، ولكننا أيضاً كحكومات لهذه الدول نعتبر جزءاً من المؤامرة، وأنا لا أعتقد أن شعوب

الشرق الأوسط تحت مؤامرة بل هم ضحايا لتلك المؤامرة، وكما أشرت قبل قليل فلقد توصلنا إلى أن الشعوب تدرك الآن أنها تخوض مؤامرة، وعلى سبيل المثال فهو ليس نفاقاً من الغرب ولا شيئاً آخر، فالذي تم قديماً بنسبة ٩٠ – ١٠٠٪ تم عمله دون علمنا وفي الخفاء، و«سايكس بيكو» كذلك كانت اتفاقية سرية، ولكن ما يحدث الآن بنسبة ٦٠ – ٧٠ ٪ فهو يحدث أمام الشعوب، واسمحوا لي فهم يستعجلون الأمر جداً، وباختصار نعم أنا أؤمن بأننا جزء من مؤامرة كدول، ولكن للتخلص من هذا يمكن أن تأخذنا هذه المرحلة إلى طريق آخر، وفقط أود أن أختم حديثي بهذا: الدول الغربية وأنا كدولة شرق أوسط وكمسلم يتم اتهامي وكمسلم أعرف مثلكم بداية حكاية الخلق وقصة آدم مع الشيطان، فأكبر ذنوب الشيطان هو أنه لا يرى أنه ارتكب ذنباً بنفسه، وعلى العكس فإن سيدنا آدم شعر بذنبه في نفسه، ولهذا السبب تاب إلى ربه وعفا عنه، ونحن كدول شرق أوسط أو كمسلمين أنا أرى وأؤمن بأن دول الغرب قامت بارتكاب الذنوب، وهذا صحيح، ولكن في الأساس الذنب منا نحن، وبالتأكيد لو أن الشيعيين العراقيين أو السنيين العراقيين والأكراد العراقيين كانوا تعاملوا بشكل مختلف وتوحدوا أعتقد أن احتلال الموصل لم يكن سيحدث، ولكن الذنب ليس هذا فقط، بل في النظام الشيعي هناك أيضاً، فلو كان النظام الشيعي لم يقم بإقصاء النظام السني أو الكردي كان هذا الأمر لن يتم بكل تأكيد، فقبل عشر سنوات كان هناك رجل دين عراقي شيعي كان على الهواء مباشرة في إحدى القنوات في التلفزيون التركي وكانوا يقومون بعمل تقرير وسأل كبير مستشاري السيد الرئيس رجب طيب أردوغان الآن السيد سفر طوران وسأل سؤالاً وقال إلى رجل الدين: أنت أثناء وجودك في سجن أبو غريب تعرضت إلى التعذيب على يد الأمريكيين، وأثناء هذا التعذيب والتحقيق معك ماذا كان السؤال الأكثر تعجباً الذي تم توجيهه إليك؟ وكان رد رجل الدين هو أن أول سؤال للأمريكيين أثناء التحقيق هو: هل أنت شيعي أم سُني؟ انظروا فالهوية ليس أهم جزء فيها هو الاسم أو الدين، بل المذهب، فأنا أدين الأمريكيين، فهم يقومون دائماً بعمل التمييز الطائفي والتمييز العرقي، ولكن ماذا يحدث لنا؟ ولماذا نستخدم نحن هذا التمييز؟ نعم أمريكا تذنب في حقنا، ولكن جوهر الذنب يقوم به

الشيعيون والسنيون، يعني في المنطقة من يقوم بتهميش الطرف الآخر هو المذنب، ولهذا أول شيء ينبغي أن نسأل عنه هو هويتنا، ونحن مجبرون كمسلمين وكإخوة أن نتعلم كيفية العيش معاً دون تمييز.

د. أحمد رمضان:

أشعر بالأسف؛ لأننا عندما نناقش أزمة كبيرة ناتجة عن تمزق قرن من الزمان أجد أن حجم إلقاء الاتهام على الآخر أكبر بكثير من قدرتنا على نقد أنفسنا، يعني هناك مائة سنة مضت، ولم نستطع أن نفعل شيئاً واحداً لنقف في مواجهة هذه الأزمة، هذا السؤال لا يحتاج إلى محاضرة، بل إلى آلاف المحاضرات حتى نجيب: لماذا لم نتمكن سواء كنا إسلاميين أو غير إسلاميين أو علمانيين أو قوميين أو يساريين؟ هناك مشكلة ولا يمكن الاختباء وراء النصوص ولا خلف المصطلحات لكي نبرر أننا خلال مائة سنة لم ننجح في مواجهة مشكلة محددة واحدة، نتحدث عن الحدود، هناك ثلاث دول السويد والنرويج والدنمارك تناوبت في احتلال بعضها، وأزمات مع بعضها، والآن تعيش من أفضل دول العالم ومتطورة في مجال التعليم، وفي مجال الشفافية، وفي مجال الصناعة.. صحيح أم لا؟ لماذا لم تفشل؟ هل الدول الأوروبية ليس لديها مشكلة في الحدود؟ هل هناك دولة أوروبية واحدة لا تعاني من مشكلة في الحدود؟ جميعها لديها مشكلات في الحدود، ولكن استطاعت أن تتغلب عليها، قضية الهوية هناك حديث عن أن الهوية إحلالية وهوية تحل مكان هوية، والآن النظرية الجديدة أن الهوية تراكمية، والهوية يمكن أن تكون تكاملية وليست إحلالية، بمعنى أن تتحول إلى صراع، لدينا عملية الهوية هي عملية إحلالية وليست تراكمية، اذهب إلى بروكسل الآن فهناك شرطة خاصة باللغة المشكلة عندهم مشكلة لغة، فهناك ألماني وفرنسي، والناس تتحدث أكثر من لغة في داخل المؤسسة الواحدة، ولديه مشكلة وتحدٍّ كبير، ولكن يتغلب عليه، لماذا لا نتغلب عليه نحن؟ إذا أردنا الآن أن نقول على دولة المكونات: إنها يمكن أن تحافظ ليس لأنها دولة مكونات، فإذا كانت دولة ديمقراطية فهل تستطيع؟ في واقع الحال هي دولة صراع

لأن النموذج الاختباري الذي أريد له أن يختبر هذه العملية، في العراق شهدنا كيف حدث، وأنه يمكن أن تنشأ عقود طويلة أيضاً من الصراعات بين دول المنطقة الجديدة بشكلها الجديد نتيجة أزمات أخرى، لأن هناك عملية تحول، ما أردت أن أقوله في بداية حديثي هو الحاجة هو عملية التحفيز الذهنية العربية والمشرقية بشكل عام، تحفيز هذه الذهنية لإيجاد البدائل، بمعنى آخر دعونا نفكر إذا كان «سايكس بيكو» انتهى ونموذج الدولة بالشكل الذي انتهى فما هو النموذج الجديد؛ هل نستطيع أن نصوغه؟ أم ننتظر الآن السيد كيري ومن يخلفه يذهب إلى هنا وهناك؟ الآن وأنا أتحدث في الشأن السوري كمعلومة الآن الجانب الأمريكي يتفاوض مع الروس حصراً ويقصى الأوروبيين بالاتفاقيات الثنائية والتفاهمات الثنائية، ويريد أن يتوصل إلى تفاهمات ثنائية برغبة الطرفين، فماذا نفعل نحن؟ هل ننتظر نتيجة التفاهمات حتى نقرر هل يحل الصراع في اليمن عسكرياً أم سياسياً؟ هل يحل الصراع في سوريا عسكرياً أم سياسياً؟ أنا أخشى أن نقضي فترة طويلة ونحن نتحدث عن أزمة المصطلح عن صراع فكري يعني استجلاب النصوص أحياناً من داخل النص الديني لكي نبرر فيها وجودنا أو أننا فعلاً راغبون بفعل شيء دون أن يكون لهذا الموضوع نتيجة حقيقية على الأرض، الصراع الحالي ليس صراع مصطلحات، وكان موجوداً وسيستمر، لكن هناك صراعاً فعلياً يومياً تتحرك فيه بوارج ودبابات واجتماعات في كل مكان، فبعض وزراء الخارجية يغادرون بلادهم ويعودون بعد شهر إلى بلادهم من كبر حجم الاجتماعات والمتابعات، فماذا تفعل أنت؟ فسكان مصر يعيشون في ٨ أو ٩٪ من مساحة مصر، هل يمكن أن يتحدث نظام عن أزمة حدود عنده أو مشكلة؟ أين يستوعب البشر عنده، أي بلد عربي لديه مشكلة في السكان إذا استثنيت غزة عنده مشكلة سكانية عنده مشكلة في الإمكانات، يعني لو كان قرر أن يعيش بإمكاناته الحالية ليس عنده مشكلة، إذاً هناك مشكلة في النخبة سواء كانت نخبة حاكمة أو نخبة معارضة في قدرتها على أن تفكر في الحلول الحقيقية، أعتقد أن الذي يجب أن نفكر به وأيضاً ألا نتمترس وراء فكرة أننا إسلاميون؛ وبالتالي صراعنا مع الآخر، الدولة الجديدة يجب أن تكون بنموذجها جامعة للجميع، ويجب أن تطرح مبادئ

وأفكار وآليات تستوعب الجميع حتى لا يتمكن الخارج من النفاذ إليها وتقسيمها مرة أخرى، نحن ضعاف الجسم وقسمنا ومكنا أي دولة أن تأتي بما فيها إن كانت دولة مثل البرتغال الذين الآن يعتبرون بالمفهوم الأوروبي غجر أوروبا كانت واحدة من الدول التي تحتل بلادنا للأسف الشديد.

عبدالحافظ الصاوي

إجابة سؤال المنظومة الاقتصادية التي نستطيع بناءها لمواجهة المنظومات الاقتصادية الأخرى، وفي هذا الشأن الأستاذ مالك بن نبي رحمة الله عليه في عام ١٩٧٣م سطر كتاباً بعنوان «المسلم في عالم الاقتصاد»، وأشار فيه إلى نقطة محورية وهي مسألة خلق معادلة اجتماعية جديدة، فكل النظم التي وجدت سياسياً واقتصادياً في عالمنا العربي والإسلامي كرست لنموذج الإنسان المضطهد، الإنسان الذي لا رأي له، الإنسان الذي يجب أن يكون أثير طعامه وشرابه، الإنسان الذي لا يبحث عن الحريات، وضرب مثالاً بتلك المعادلة الاجتماعية التي استطاع الألمان أن يصنعوها بعد الحرب العالمية الثانية والخروج من هزيمة مروعة دمرت الأخضر واليابس، ولكن إن كانت نفسية الرجل الألماني أنه سيعيد بناء ألمانيا، وأن شخت الذي خطط لنهوض الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، هو نفسه الخبير الذي انتزعته إندونيسيا بعد استقلالها عام ١٩٦٣م ليضع لها خطة التنمية، وبعد خمس سنوات وجد الإندونيسيون في نفس المربع الذي بدووا به بعد عام ١٩٦٣م.

والأستاذ مالك بن نبي يفسر هذه النتيجة فيقول: إن الإنسان الألماني كان في ذهنه وعقله إعادة بناء ألمانيا القوية، أما الإنسان الإندونيسي فكانت معادلته الاجتماعية تنطلق من أنه يريد أن يستريح بعد عناء استعمار قرنين من الزمن، أيضاً منطقتنا العربية والإسلامية يجب أن تتغير فيها المعادلة الاجتماعية من خلال كثير من المنظومات التي أشار إليها الزملاء السياسية والتعليمية والثقافية والاجتماعية لبناء إنسان قادر على بناء هذه الدول، وأن يثق تمام الثقة أنه يبني هذه الدولة لنفسه ولابنه من بعده ولحفيده

ولأمته، فإذا ما صحت هذه المعادلة الاجتماعية وأعادت بناءها وخلق إنسان قادر على أن يساهم في تلك المنظومة بشكل صحيح ويضمن سلامة آلية عملها فستكون هذه هي الانطلاقة الصحيحة.

العنصر الثاني هو البعد عن العاطفة والتركيز على المصالح الاقتصادية، فمثلاً عندما نتحدث عن موريتانيا التي لديها رصيد ضخم من خام الحديد وتصدره هو وكثير من المواد الخام بأسعار بخسة وما سطره تقرير صندوق النقد الدولي منذ يومين عن موريتانيا هو سيئ جداً للأداء الاقتصادي، فأين أموال الصناديق السيادية العربية التي تقترض من تريليوني دولار، وهذا ليس حسب تقرير صحفي أو تخمين جلسات، بل هذه معلومة مسطرة في أرصد مسماة بأسماء الدول على نافذة منتدى صندوق النقد الدولي، هناك أبوظبي ثم الكويت ثم السعودية ثم الإمارات تمتلك أرصدة بالأرقام تقترب من تريليوني دولار، هل فكرت هذه الدول في إقامة صناعات للحديد في موريتانيا لتزداد القيمة المضافة داخل المجتمع الموريتاني وتحسن من أدائه الاقتصادي؟ لم يحدث وذهبت تلك الأموال إلى شراء العقارات والمضاربة في البورصات في الدول الأوروبية ومنيت بخسائر بعد أزمة عام ٢٠٠٨م تقترب من ٥٠٪ من رؤوس الأموال، ونحن الآن نريد تفسيراً من المسؤولين عن هذه الدول كيف يتم الحديث عن أرصدة تريليونية عن الصناديق السيادية الخليجية، وفي نفس الوقت تعلن بعض هذه الدول عن إصدار سندات دولية بخمسة أو عشرة مليارات دولار، ثمة عقل اقتصادي عاجز عن تفسير هذه الظاهرة ولم يقتصر الأمر فقط على إصدار هذه السندات الدولية، ولكن السعودية أصدرت سندات محلية بأكثر من ثلاثين مليار دولار خلال العام الماضي.

الحديث عن المصالح الاقتصادية الحقيقية بين الدول العربية والإسلامية لم يكن له أثر ملموس، ولكن تركيا استطاعت بعد عام ٢٠٠٥م أن توجد نموذجاً جديداً للعلاقات العربية والإسلامية من خلال إقامة استثمارات، فنحن مثلاً حينما ننظر إلى العلاقات الاقتصادية المصرية التركية تشهد أكبر حالة توتر بعد الانقلاب العسكري في عام ٢٠١٣م، ومع ذلك لم تستطع الحكومة المصرية أن تصدر قراراً واحداً ضد الاستثمارات

التركية في مصر؛ لأن الاستثمارات التركية ذهبت إلى مجال الصناعة، فذهبت إلى مصالحها في منطقة الكويز لتصدير صادراتها إلى أمريكا من خلال الاتفاقية التي تعظم مشاركة «إسرائيل» في هذه الاتفاقيات، ولكنها استطاعت أن توجد أكثر من خمسة وعشرين ألف فرصة عمل داخل المجتمع المصري، والانقلاب العسكري عاجز عن أن يواجه هذه الاستثمارات؛ لأنها أمسكت بعنقه مصر. هذا النموذج موجود في أكثر من دولة في المغرب والجزائر فتركيا تتوجه بوجود استثمارات ليس في القطاع السياحي وليس في القطاع العقاري، ولكن في الاستثمارات وفي الزراعة ويوجد أكثر من ٣٠٠ شركة موجودة في مصر تستطيع أن تصنع جسراً للمصالح الاقتصادية الحقيقية وتمثل نموذجاً للعلاقة بين الدول العربية والإسلامية إن أرادت أن تحقق منظومة حقيقية للاقتصاد تشعر بها الشعوب وتشعر بها الحكومات، الأمر الثاني هو التعويضات للمتضررين عن وجود منظومة اقتصادية تصلح حال الأمة فحينما مثلاً أمهد لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والإسلامية هناك دول ستدار لأنها لا تملك الصناعات التي تمتلكها بعض الدول العربية والإسلامية والمطلع منكم على التقرير الاقتصادي عن العالم الإسلامي الذي يصدره معهد الدراسات في أنقرة لمنظمة التعاون الإسلامي يجد أن معظم المؤشرات الاقتصادية تتصدرها.

«سايكس بيكو» ودول الخليج
التداعيات التاريخية
والسيناريوهات المستقبلية

محمد سالم الراشد

رئيس مركز أفق المستقبل للاستشارات

السياسية والإستراتيجية

دول الخليج قبل سايكس بيكو

في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بدأ الضعف يدب تدريجياً في كيان الدولة العثمانية. أدى ذلك إلى ظهور حركات انفصالية، كما أدى إلى بداية حقبة استعمارية للدول العربية.

تكونت دولة آل الصباح في الكويت، وقامت دولة البوسعيد في سلطنة عمان (هي الحاكمة حتى يومنا هذا)، وظهرت دولة الأئمة الزيدية في مناطق من اليمن، وبدأت تتكون دولة آل سعود في منتصف الجزيرة العربية مع ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ومع بدايات القرن العشرين سقطت أغلب المناطق العربية تحت الاستعمار الأجنبي، وتسبب هذا الاستعمار وتنوعه بين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين في نشأة الدول العربية بشكلها الحديث طبقاً لكل منطقة سقطت تحت الاستعمار.

وقعت جنوب اليمن وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والكويت تحت الاحتلال البريطاني. فيما ظلت بلاد الشام وبلاد الحجاز والعراق تحت سيطرة الدولة العثمانية.

دول الخليج بعد اتفاقية سايكس بيكو

في عام ١٩١٦م وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً سرياً تحت مسمى اتفاقية «سايكس بيكو» يحدد مناطق سيطرة ونفوذ كلا الطرفين على منطقة الهلال الخصيب التي كانت تحت الحكم العثماني آنذاك.

وأصبحت لبنان تحت الإدارة المباشرة لفرنسا فيما أصبحت سوريا منطقة نفوذ فرنسي. وعلى الجانب الآخر أصبحت العراق والكويت تحت الإدارة البريطانية المباشرة فيما أصبحت الأردن وشمال السعودية تحت النفوذ البريطاني. وبقيت فلسطين منطقة محايدة.

وورد في نص معاهدة اتفاقية «سايكس بيكو» فى المادة العاشرة منها ما يلي:

« تتفق الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على أن لا تمتلكان ولا تسمحان لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقي على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن، قد يصبح ضرورياً لسبب عداء الترك الأخير».

وفي الخمسينيات من القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول العربية تتخلص تدريجياً من الاستعمار الأجنبي، وبدأ كل جزء يتمكن من الحصول على استقلاله يكون دولته الخاصة.

ظهرت دول مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والصومال شمال اليمن وعمان والأردن والعراق ولبنان وسوريا. فيما بقيت كل من الإمارات والكويت وجنوب اليمن تحت الاحتلال البريطاني، وبقيت الجزائر تحت الحكم الفرنسي.

المحددات التي حددت الحدود الجغرافية بين دول الخليج

أخذت ظاهرة بروز كيانات سياسية مستقلة تأخذ صورة الدولة بالمفهوم المعاصر بالتشكل في الوطن العربي، إذ تعود بدايتها إلى ما بعد انهيار السلطة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتعاظمت أهميتها بعد تحرر غالبية الأقطار العربية من السيطرة الاجنبية واسترداد استقلالها في السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، أي أن معظم الدول العربية تعود عضويتها في المجموعة الدولية كما تتمثل في اطار الامم المتحدة إلى أقل من نصف قرن، وكان طبيعياً أن يصاحب نشأة كل كيان دولي جديد مواجهة ضرورة حل مشكلات، بعضها ناجم عن التوارث الدولي سواء بالنسبة للحدود أو في ما يتعلق بالتعهدات الدولية السابقة، والبعض الآخر يتناول العلاقات مع الدول المجاورة وتصفية ما قد يكون قائما حينذاك أو استجد عقب الاستقلال من قضايا تثير خلافا في الرأي والمصالح وتتطلب استحداث حلول مناسبة[1].

ما قبل اكتشاف النفط قدمت دول الخليج العربي القليل من الجهد لتحديد أراضيها، وكان مفهوم الحدود الرسمية لا تعني لها الكثير، وكان الولاء إلى وحدة سياسية ميزة

غائبه عن دول الخليج، واقتصرت السلطة المنظمة إلى السيادة على المرافئ والواحات. تم تحديد حدود الكويت والعراق والسعودية في معاهدة العقير عام ١٩٢٢.[٢]

أدى التوقيع على الامتيازات النفطية الأولى في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الدفع نحو ترسيم حدود الدول، ولكن لعدم ترسيم الحدود الداخلية لتلك الدول منذ وقت مبكر، ترك الفرص مفتوحة لنشوء الخلاف ، وخاصة في مناطق حقول النفط الأكثر قيمة. استمر وضع دول الخليج على حاله حتى عام ١٩٧١م، حيث وصلت قوات تقودها بريطانيا لإرساء السلام والنظام في منطقة الخليج، وبدأ مسؤولو بريطانيا التحكيم في المشاجرات المحلية. بعد انسحاب هذه القوات ارتفعت المطالبات الإقليمية القديمة والعداوات القبلية إلى السطح.

في الماضي كانت الحدود في شبه الجزيرة العربية أكثر مرونة، إذ إنها تحددت وفقًا لمناطق رعي القبائل، لكن تصاعد التنافس على الموارد والبحث عن هوية وطنية وعلى الأخص في غياب إطار أمني فعال أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول، التعتيم الإقليمي والحاجة إلى مفهوم للوصول إلى مصادر الطاقة استمر في زرع بذور التوتر بين الدول والإضرار بقدرتها على تطبيق الاتفاقيات والتفاهمات، بالإضافة إلى الرؤية المختلفة للاحتياجات الأمنية والظروف الجيوستراتيجية المختلفة، فقد كان النشاط حول استخراج النفط والذي عزز من المخاوف المتبادلة أدى إلى تصعيد عدم الثقة بين دول المنطقة، موضوع الحدود البحرية أكثر تعقيدًا نظراً لأنه يتضمن المناطق الاقتصادية الأكثر ثراء وهو النفط في الساحل الخليجي[٣].

ويمكن أن نجمل العوامل والمحددات التي ساهمت في رسم الحدود الجغرافية بين الدول الخليج فيما يلي:

الرغبة والهيمنة الاستعمارية على شبه الجزيرة العربية وما حولها إبان انهيار وتفكك الدول العثمانية وحتى عصر اكتشاف النفط.

اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية وبروزه كمصدر أساسي للطاقة في العالم وصراع بريطانيا وأمريكا على السيطرة على شبه الجزيرة العربية وما حولها.

الصراعات الحدودية بين الأسر الحاكمة في دول الخليج على منابع وآبار النفط فى المنطقة في ظل عدم ترسيم الحدود، فمعظم دول الخليج هي نتاج القرن العشرين، حدودها تم رسمها إلى حد كبير من قبل قوى خارجية والتي بقيت محل خلاف حتى في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

أسلوب الانتداب وتطبيقه في الشرق الأوسط جلبت إلى المنطقة مفهوم الحدود الدولية، وهو مفهوم كان غريباً على أبناء الصحراء الذين كانوا رحل ويشنون حملات الغزو والتوسع[٤].

في بعض الحالات تم رسم الحدود بشكل ثنائي أي بين بريطانيا التي كانت تدير فعلياً السياسة الخارجية لمعظم هذه الدول حتى عام ١٩٧١م وبين الدولة التي حظيت بالاستقلال، هكذا على سبيل المثال عندما وقعت كل من بريطانيا والكويت على اتفاق بشأن حدود الإمارة التي حصلت على الاستقلال عام ١٩٦١م لم يكن بوسع الدول المجاورة للكويت التفاوض.

الاتفاقيات التي أبرمت كانت غامضة ومبهمة في طبيعتها واستندت إلى إشارات وعلامات مؤقتة على غرار المثال البارز على ذلك اتفاق رسم الحدود بين العراق والكويت والذي تحدد وفقاً لموقع شجرة نخيل الجنوبية[٥].

في الماضي كانت الحدود في شبه الجزيرة العربية أكثر مرونة إذ إنها تحددت وفقاً لمناطق رعي القبائل لكن تصاعد التنافس على الموارد والبحث عن هوية وطنية وعلى الأخص في غياب إطار أمني فعال أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول، التعتيم الإقليمي والحاجة إلى مفهوم للوصول إلى مصادر الطاقة استمر في زرع بذور التوتر بين الدول والإضرار بقدرتها على تطبيق الاتفاقيات والتفاهمات [٦]. بالإضافة إلى الرؤية المختلفة للاحتياجات الأمنية والظروف الجيوستراتيجية المختلفة، فلقد كان النشاط حول استخراج النفط والذي عزز من المخاوف المتبادلة أدى إلى تصعيد عدم الثقة بين دول المنطقة.

الخلافات الحدودية بين دول الخليج وتأثيراتها

يعود ظهور الدولة القومية بالمفهوم المعاصر بالتشكل في الوطن العربي، إلى ما بعد انهيار السلطة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أي أن معظم الدول العربية تعود عضويتها في المجموعة الدولية كما تتمثل في اطار الامم المتحدة إلى أقل من نصف قرن، وكان طبيعيا أن يصاحب نشأة كل كيان دولي جديد مواجهة المشكلات الحدودية ، بعضها ناجم عن التوارث الدولي سواء بالنسبة للحدود أو في ما يتعلق بالتعهدات الدولية السابقة، والبعض الآخر يتناول العلاقات مع الدول المجاورة وتسوية ما قد يكون قائما حينذاك أو استجد عقب الاستقلال من قضايا تثير خلافا في الرأي والمصالح وتتطلب استحداث حلول مناسبة.

ما قبل اكتشاف النفط قدمت دول الخليج العربي القليل من الجهد لتحديد أراضيها، وكان مفهوم الحدود الرسمية لا تعني لها الكثير، وكان الولاء إلى وحدة سياسية ميزة غائبه عن دول الخليج، واقتصرت السلطة المنظمة إلى السيادة على المرافئ والواحات. تم تحديد حدود الكويت والعراق والسعودية في معاهدة العقير عام ١٩٢٢[٧]، أدى التوقيع على الامتيازات النفطية الأولى في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الدفع نحو ترسيم حدود الدول، ولكن لعدم ترسيم الحدود الداخلية لتلك الدول منذ وقت مبكر، ترك الفرص مفتوحة لنشوء الخلاف ، وخاصة في مناطق حقول النفط الأكثر قيمة. استمر وضع دول الخليج على حاله حتى عام ١٩٧١م، حيث وصلت قوات تقودها بريطانيا لإرساء السلام والنظام في منطقة الخليج، وبدأ مسؤولو بريطانيا التحكيم في المشاجرات المحلية. بعد انسحاب هذه القوات ارتفعت المطالبات الإقليمية القديمة والعداوات القبلية إلى السطح.

في الماضي كانت الحدود في شبه الجزيرة العربية أكثر مرونة، إذ إنها تحددت وفقًا لمناطق رعي القبائل، لكن تصاعد التنافس على الموارد والبحث عن هوية وطنية وعلى الأخص في غياب إطار أمني فعال أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول، التعتيم

الإقليمي والحاجة إلى مفهوم للوصول إلى مصادر الطاقة استمر في زرع بذور التوتر بين الدول والإضرار بقدرتها على تطبيق الاتفاقيات والتفاهمات، بالإضافة إلى الرؤية المختلفة للاحتياجات الأمنية والظروف الجيوستراتيجية المختلفة، فقد كان النشاط حول استخراج النفط والذي عزز من المخاوف المتبادلة أدى إلى تصعيد عدم الثقة بين دول المنطقة. موضوع الحدود البحرية أكثر تعقيدًا نظراً لأنه يتضمن المناطق الاقتصادية الأكثر ثراء وهو النفط في الساحل الخليجي[٨].

وشكلت النزاعات الحدودية بين دول الخليج عبر فترات زمنية متعاقبة مجالاً للصراع والتنافس والقطيعة أحياناً ، وتكاد تكون فى مجلمها خلافات جاءت بعد اتفاقية «سايكس بيكو» وامتداد لها فى مفهوم بسط السيطرة والنفوذ على مناطق حدودية مشتركة ومنها على سبيل المثال ما يلي :

قطر والبحرين

النزاع القطري البحريني على الحدود منذ عام ١٩٣٠م على جزر المسيطر وكذلك على مدينة الزبارة التي سكنها آل خليفة قبل عام ١٧٨٣م وكانت هناك صراعات ومقاطعات بين البلدين بين مد وجزر وتدخلت السعودية كثيراً لحل النزاع وفشلت مرات ونجحت عام ١٩٩٦م في وقف الحرب بينهما وصدر قرار المحكمة الدولية الذي صدر في شهر يونيو ٢٠٠١م بنقل سيادة جزر حوار إلى البحرين وبقية المناطق التي تتواجد فيها طبقات كبيرة من النفط إلى قطر استمرار الخلاف حول المناطق البحرية وحول التعويضات لتطوير مناطق مختلفة أرجئ ولعدة سنوات بعد ذلك أعمال تتعلق بالربط البري بين قطر والبحرين في جسر الصداقة على الرغم من المزايا الكبيرة التي يمكن أن يجنيها البلدين من وراء إقامة هذا الجسر.

قطر والسعودية

قطر والعربية السعودية تتنازعان بالنسبة للمنطقة التي أعطيت للسعودية من قبل دولة الإمارات كجزء من اتفاق تم التوصل إليه عام ١٩٧٤م والذي يحرم قطر من الانتقال البري إلى دولة الإمارات وهي منطقة خوفوس التي تعتبر غنية افتراضياً بطبقات من النفط مما أدى إلى حدوث حوادث حدودية بينهما في أكتوبر ١٩٩٢ ومارس ١٩٩٤م حيث قتل خلالها عدد من القطريين النزاع الحدودي بين قطر والسعودية كان نزاعاً واحداً من مجموعة كاملة من النزاعات بين الدولتين فهما تختلفان أيضاً بالنسبة للوجود الأمريكي في قطر، وكذلك تحسين علاقاتها مع إيران بل اتخاذها خطوات للتطبيع مع «إسرائيل»، استمر التراشق بين الدولتين وتفاقم مع مهاجمة قناة الجزيرة للسعودية إلى أن عادت العلاقات عام ٢٠٠٨م أعلنت السعودية وقطر أنهما توصلتا إلى سلسلة من الاتفاقيات حول مواضيع مختلفة على رأسها اتفاق تسوية الحدود البرية والبحرية فيما بينها ووقع ممثلون عن البلدين في مارس ٢٠٠٩م في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على هذا الاتفاق وبذلك أعطوه أهلية دولية، آنذاك بالذات طرحت دولة الإمارات ملاحظات على هذا الاتفاق بالادعاء أن حقوقها في منطقة الحدود الواقعة بين قطر والسعودية قد خرقت.

السعودية والامارات

عندما استغلت الامارات عام ١٩٧٤م أيدت بريطانيا إطالة حدودها غرباً إلى قطر ولكن السعودية ادعت ملكيتها لهذه الأراضي وحصل اتفاق سري منذ عام ١٩٧٤م الذي وقع بين السعودية والإمارات دون علم قطر لم يمط اللثام عنه إلا عام ١٩٩٥م فقط، ومنحها قطاع ساحلي شرقي خور العديد في مقابل تنازلها عن واحة البريمي وهي الآن العين في المنطقة المتنازع عليها منذ القرن ١٩ بين القبائل من العربية السعودية وعمان ودولة الإمارات. الاتفاق السري منذ عام ١٩٧٤م حول تخصيص عائدات من حقل النفط شيبة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بينها وبين دولة الإمارات والتي تنتج أكثر

من مليون برميل في اليوم للملكة السعودية. في عام ١٩٩٩م قاطعت الإمارات وبدعم من عمان وكعلامة على الاحتجاج مؤتمر وزراء الخارجية والنفط لدول مجلس التعاون الخليجي في السعودية والذي عقد بالتزامن مع تدشين حقل للنفط في شيبة، بذريعة أن الدولة المضيفة لا تشرك الإمارات في تقاسم عائدات النفط من هذا الحقل على الرغم من اتفاق ١٩٧٤ .وكان الخلاف بسبب قطر جزء كبير من الموضوع حيث أنه وجود انابيب للغاز بين الامارات وقطر يتسبب بغضب سعودي وايضا قامت السعودية برفض جسر بين قطر والامارات بحجة وجوده على أماكن سعودية وهناك جانب مهم أن خليفة بن زايد الذي ورث والده في عام ٢٠٠٤م لم يعتبر الاتفاق منذ عام ١٩٧٤م بنفس الأهمية التي أولاها والده للاتفاق وفي أول زيارة له للرياض كحاكم لدولة الإمارات في عام ٢٠٠٦م طرح مشكلة الحدود من جديد على مضيفيه، وأقامت الإمارات في عام ٢٠٠٩م مجلساً لشؤون الحدود وتطوير عمل هذا المجلس الذي كان مسؤولاً حتى ذلك الوقت عن الموضوع بخرائط رسمية مطبوعة في أبو ظبي خلال السنوات الأخيرة لا تظهر فيها التغييرات التي طرأت على الحدود بمقتضى اتفاق عام ١٩٧٤م.

عمان والإمارات

حل النزاع حول واحة البريمي بين عمان ودولة الإمارات والسعودية في عام ١٩٧٤م منح عمان ثلاث قرى ودولة الإمارات القرى الست المتبقية بعد ذلك بثلاثة أعوام في نوفمبر ١٩٧٧م أعطت عمان النزاع بينها وبين إمارة رأس الخيمة وهي إمارة من سبع إمارات تتشكل منها دولة الإمارات المتحدة والتي تقع بالقرب من شبه جزيرة مسندم بعدا علنيا والنزاع لامس قطاع بطول ١٦ كلم بالقرب من مضيق هرمز حيث اكتشفت فيه حقول نفط كبيرة وهامة السعودية والكويت عرضتا حلولا وسط تضمنت الاحتفاظ المشترك بالمنطقة والشراكة في العائدات من النفط. زعماء عمان ودولة الإمارات وافقوا في نهاية الأمر في مايو ١٩٩٥م على ترسيم جزء هام (٣٣٠ كلم) من حدودهما المشتركة خلافا لموقف السعودية وفي يوليو ٢٠٠٨م تم التوقيع على اتفاق لتأشير الحدود المتبقية

بطول ٢٧٢ كلم في السنوات الأخيرة بدأت دولة الإمارات ببناء سور على الحدود مع عمان كمعوق أمني يمنع عمليات التهريب والنزوح غير المشروع وفي بداية ٢٠١١ أعلنت عمان وفي مشهد علني نادر عن تصاعد التوتر بين الدولتين وأنها كشفت عن خلية تجسس لدولة الإمارات داخل أراضيها وادعت أن دولة الإمارات كانت تسعى لجمع معلومات عن المؤسسات الحكومية والعسكرية في السلطنة هناك تقديرات مختلفة حول الدوافع الكامنة خلف هذا الإعلان وليس من المستبعد أن هذه كانت محاولة لمنع دولة الإمارات القلقة من تعاظم العلاقات بين عمان وإيران بل نتيجة لمشكلة الوراثة في عمان وتعميق عملية الرصد والمتابعة لنشاطها ويبدو أن الدولتين تغلبتا على الأزمة المؤقتة بمساعدة الكويت وفي يوليو ٢٠١١م وصل السلطان قابوس إلى دولة الإمارات في زيارة رسمية.

السعودية والكويت

ثمة اختلافات واضحة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت حول المنطقة المقسومة التي تضم حقل الخفجي البحري وحقل الوفرة البري، ووصل الأمر إلى قرار وقف إنتاج النفط وتصديره من كلا الحقلين من الجانب السعودي؛ مما أدى إلى وقف الكويت لعملياتها النفطية بصورة إجبارية أيضاً.

المنطقة المحايدة تنتج ما بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف برميل من النفط يومياً يتقاسمها البلدان مناصفة على مدى نصف قرن من الزمن وفق اتفاقيات مشتركة، ولم يتوقف الإنتاج في هذين الحقلين حتى إبان الغزو العراقي واحتلال الكويت عام ١٩٩٠م؛ مما جعل إيراد هذه المنطقة من مبيعات النفط مصدراً مالياً أساسياً للكويت في أحلك الظروف[٩].

ما السيناريوهات المطروحة لتقسيم المنطقة من جديد؟

الكثير من المحللين يترقبون سقوطاً حتمياً لـ«سايكس بيكو» على أساس تمزيق الخرائط الحالية ويتوقعون أن هذا السقوط سيؤدي إلى انهيار النظام العالمي، والحقيقة

أن الأوضاع تنذر بـ«سايكس بيكو» جديدة تفتت المتفتت وتقسم المقسم وترسم حدوداً جديدة في قلب الحدود القديمة وعلى أشلائها، ما لم تتمخض الثورات عن وعي شعبي يدير دفة التاريخ ويسيرها لمجراها الصحيح، ونبدأ رحلة التقسيم من جديد.

نشر العديد من الخطط والسيناريوهات لعل أبرزها خطة ييْنون – ١٩٨٢م : (عمل في المخابرات الصهيونية والعقل المدبر لحزب الليكود الحاكم في «إسرائيل»).

ولكي نستوعب الإطار العام لخطة ييْنون، يجب أن نستعرض سريعًا أبرز ملامح المشهد الإقليمي والعالمي في تلك المرحلة:

- كان الاتحاد السوفييتي ما زال قائمًا، يحتل أفغانستان، ويهيمن على شرق أوروبا، ويعيش أجواء الحرب الباردة مع أمريكا، أما «إسرائيل» فعقدت اتفاقية السلام مع مصر وسلمت معظم سيناء، بينما كانت الحرب العراقية – الإيرانية في أوجها.
- وبالنسبة للبنان كان واقعيًا مقسمًا لـ٥ دويلات آنذاك، ما بين شمال في أيدي المسيحيين بتأييد من سوريا، وشرق يحتله الجيش السوري، ووسط يسيطر عليه الجيش اللبناني، ومحاذاة نهر الليطاني التي تهيمن عليها منظمة التحرير الفلسطينية وجنوب موالٍ لإسرائيل .
- فكرة انقسام لبنان تلك كانت تروق جدًا للإسرائيليين بشرط إعادة توزيع الأقسام لتحقق لهم أكبر قدر من الأمن، بعد التخلص من الجيش السوري ومنظمة التحرير .
- من هنا نبتت في ذهن ييْنون «لبننة» العالم الإسلامي كله بنفس طريقة لبنان ، فهي الطريقة الوحيدة التي يتمكن شعب صغير مثل الشعب اليهودي من حكم مساحة تمتد «من النيل إلى الفرات» بالإضافة للتقسيم الطائفي ..
- بعد ٤ شهور من نشر هذا المخطط، قامت «إسرائيل» بغزو لبنان ولم تخرج إلا بعد ١٨ سنة، أبادت وطردت خلالها الفلسطينيين هناك، وفعلت ما يكفي لإخراج الجيش السوري، أما العراق، تم إنهاك جيشها في حربه مع إيران.

المخطط الثاني والأشهر هو مخطط برنارد لويس لإعادة تقسيم المنطقة بعد «سايكس بيكو» (١٠) ففي عام ١٩٨٠م والحرب العراقية الإيرانية مستعرة صرح مستشار

الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي» بقوله: «إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (١٩٨٠م) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود «سايكس- بيكو».

عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" بدأ المؤرخ الصهيوني المتأمرك "برنارد لويس" بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعًا كلا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «جيمي كارتر».

وبمقارنة خريطة لويس مع خطة بينون : نجد أنهما اتفقا على محو الدولة اللبنانية من الوجود، وتقسيم العراق لـ٣ دويلات : سنية وشيعية وكردية ، وضم سيناء لـ«إسرائيل»، ولكن برنارد لويس اختلف مع بينون في الآتي :

- استبعد تقسيم مصر (على أن تضم «إسرائيل» سيناء كما في خطة بينون).
- استبعد تقسيم سوريا .
- ركز على منطقة شرق الخليج العربي (إيران وأفغانستان وباكستان) وكيفية تقسيمهم.
- اشتملت خطة لويس على إشعال ٩ حروب في المنطقة، وعاشرتهم حرب البلقان في أوروبا.
- أشار لويس لدولتين فقط ينبغي الحفاظ على استقرارهما وقوتهما والاعتماد عليهما: («إسرائيل» وتركيا).
- إلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخارطة

ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط:
-١ دويلة الإحساء الشيعية وتضم: الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين

- -٢ دويلة نجد السنية. -٣ دويلة الحجاز السنية.
- بالنسبة للعراق : تفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية على النحو الذي حدث في سوريا في عهد العثمانيين .٣ دويلات : (١ - دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة -٢ دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد -٣ دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (كردستان) تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية (سابقًا).
- نخلص من كل هذا إلى جملة من الحقائق أهمها أن :
- مخططات التقسيم يتبناها تحديداً اليمين الإسرائيلي واليمين الأمريكي ، كتبها منذ ثمانينات القرن الماضي نخب صناعة القرار عندهم ونشروها في كبريات مجلات الدراسات الاستراتيجية العالمية، دون أدنى قلق من العرب والمسلمين لإحباط تلك المخططات .
- يرى البعض أنه مع التسليم بوجود محططات للتقسيم وسعي القوى الخارجية لفرض هيمنتها على دول المنطقة إلا أننا يجب ألانغفل أن محركات الانهيار والتفتيت والتشظي كلها من الداخل: (الطائفية ، الطبقية ، الديكتاتورية ، القمع، إهدار الحقوق وغياب العدالة الاجتماعية ، غياب الحريات ، مشكلات الأقليات المزمنة ، صراعات الحدود والثروة والأيديولوجيات ، الفشل في إدارة الدول، تآكل الشرعيات).
- ثورات الربيع العربي التي لم تكتمل بعد بريئة تماماً من مخططات تقسيم المنطقة ، فالمخططات منشورة منذ أكثر من ٣٠ سنة، لم يُذكر مرة واحدة أن ثورات الشعوب ستكون مآلاتها تقسيم الدول العربية، ولا يوجد رابط سببي بين الثورات والدول المرشحة للانقسام .
- يرى البعض أن حدود دول المنطقة أصبحت غير منطقية؛ وذلك لأن تلك الدول تضم طوائف وأعراق وجماعات مختلفة داخلها. وما يجري الآن في المنطقة هو نتيجة

للكراهية والصراعات التي تعود جذورها إلى آلاف السنين بين تلك الجماعات، حسبما يرى رئيس الولايات المتحدة «أوباما»، والتي أطلقها دون قصد كل من «مارك سايكس وفرانسوا بيكو». ولن تحل تلك الصراعات، إلا برسم حدود جديدة.

- لا بد أن نعترف أنه يستحيل القول: «إن الوضع المتفجر الحالي في المنطقة قتل «سايكس بيكو»؛ لأنها وُلدت ميتة أساسًا. لم تضع اتفاقية «سايكس بيكو» أية حدود، وإنما حددت مناطق للنفوذ، ولم تجد تلك المناطق - التي حددها الدبلوماسيان الشهيران - طريقها إلى النور». «فالمصدر الحقيقي للحدود الحالية يعود إلى معاهدة «سيفر» المبرمة في العام ١٩٢٠م، والانتداب الفرنسي على سوريا في العام ١٩٢٣م. ووضعت الحدود النهائية في العام ١٩٢٦م بضم ولاية «الموصل» لما سُمي حينها بالمملكة الهاشمية العراقية»[١١].
- بالنظر لما يحدث في كل من سوريا والعراق يبدو أن الحفاظ على وحدة الدولتين أصبح أمراً مستحيلاً، وأن خارطة «سايكس بيكو» قد بليت، والبديل «البلقنة» أسوأ بكثير.
- ما يشهده الشرق الأوسط اليوم من صراعات قائم على من له الحق في الحكم، وليس على شرعية الحدود. فلو أخذنا الحالة «السورية» كمثال، لوجدنا أن الكارثة الحالية بدأت بخروج كافة أطياف السوريين، بمن فيهم بعض «العلويين»، ضد حكم استبدادي فاسد. والسبب في كافة أزمات الشرق الأوسط الحالية، بما فيها الصراعات الطائفية والعرقية، يعود إلى ضعف وتناقض الأنظمة السلطوية فيها، وتأجيجها تلك الصراعات؛ حتى تضمن البقاء في السلطة رغم تآكل شرعيتها.
- بالنسبة لدول الخليج وفي ظل تراجع الدور الأمريكي لصالح إيران والذي بدأ بانسحابها من العراق ثم غض الطرف عن تدخل إيران فى اليمن ودعمها للحوثيين ثم دعمها العسكري واللوجستي المتواصل فى سوريا ومن قبلها لبنان يبدو المشهد معقداً ويشكل تهديدا جدياً على دول الخليج ويؤشر بمخاوف حقيقية لاسيما بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول (٥+١) ، وهو ما انعكس بدوره فى محاولة

السعودية تكوين تحالفات إقليمية للوقوف في وجه التمدد الايراني و حماية أمنها القومي في الوقت ذاته تشهد دول الخليج سباقاً محموماً في شراء صفقات أسلحة أرهقت ميزانيتها العامة فى ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية .

- بالرغم من هذه المخططات التي نشرت وفيما يتعلق بدول الخليج خصوصا فمن المستبعد أن يحدث تقسيم لها وفق ما ورد فى هذه المخططات التي عرضنا لها آنفاً إلا أن هناك صراع نفوذ سيبقى مستمراً بين دول الخليج وإيران، وستبقى الدول الكبري بما فيها أمريكا محافظة على وحدة الخليج للحفاظ على إمدادات النفط للأسواق العالمية باعتباره مصدرا أساسياً للطاقة في العالم.

المصادر:

(١) الحدود والسياسة في نزاعات الدول العربية صحيفة الشرق الأوسط نشر في ٢ يونيو ٢٠٠١

(٢) التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية مقاتل من الصحراء اطلع عليه في ٣١ أغسطس ٢٠١٥

(٣) التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي ،مركز الناطور للدراسات والأبحاث ،إعداد: يؤال جوزنسكي ، http://goo.gl/QATPkl

(٤) Gwenn Okruhlik and Patrick Conge، "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula"، International Journal، Vol. ٥٤، No. ٢، (Spring١٩٩٩)).

(٥،٦) Joseph Kostiner، Conflict and Cooperation in the Gulf Region، VS Verlag، Wiesbaden، ٢٠٠٩، p. ٢٢.

(٧) التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية مقاتل من الصحراء ، ٣١ أغسطس ٢٠١٥.

(٨) التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي مركز الناطور للدراسات والأبحاث نشر في ٢١ سبتمبر.

(٩) النزاعات الإقليمية في الخليج العربي، صحيفة الشرق الأوسط نشر في ٢ يونيو ٢٠٠١.

(١٠) «سايكس بيكو» ٢٠١٦ خرائط تقسيم المنطقة بين الواقع والأساطير ، ياسر نجم ، ساسة بوست ، http://www.sasapost.com/sykes-picot/

(١١) «فورين بوليسي»: «سايكس بيكو» ليست سبب الفوضى في الشرق الأوسط، مترجم عن Don't Blame Sykes-Picot for the Middle East's Mess، ساسة بوست، http://goo.gl/zGPgGM

الشخصيات المشاركة:

- أ. محمد سالم الراشد (رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي ورئيس تحرير مجلة المجتمع)
- د. عمر فاروق قرقماز (المستشار الأول لرئاسة الوزراء التركية)
- د. ياسين أقطاي (نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي)
- أ. جمال أحمد الشهاب (وزير سابق بوزارة العدل ووزارة الشئون الاجتماعية والعدل) دولة الكويت
- د. سعد الدين العثماني (وزير خارجية المغرب الأسبق)
- د. شرف مالكوج (كبير مستشاري مؤسسة الرئاسة التركية)
- أ. رضا السعيدي (وزير المالية التونسي الأسبق)
- د. فهد الحارثي (رئيس مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام)
- د. محمد حسين أبو صالح (مستشار الرئيس السوداني ورئيس مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية – جامعة ام درمان بالسودان)
- د. برهان الدين ضوران (مدير مركز (SETA) - إسطنبول
- د. أشرف الشوبري (المدير التنفيذي لمجموعة التفكير الإستراتيجي
- د. عبدالحليم زيدان (رئيس معهد برامج التنمية الحضارية GDP)
- أ. ناصر المانع (رئيس اكاديمية آكام للتطوير)
- أ. عاتق جار الله (كاتب ومحلل سياسي)W
- أ. وسام الكبيسي (كاتب ومحلل سياسي ومستشار مؤسسة أبعاد البحثية)
- د. ونيس المبروك (عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد العالمي للعلماء المسلمين)
- م. محمد صادق (مدير المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية)
- أ. فيصل كورت (باحث في مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (SETA) تركيا)
- د. خيري عمر (دكتور مساعد بمعهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا)
- د. أحمد رمضان (رئيس مركز لندن لإستراتيجيات الإعلام)
- د. عبدالرحمن التمامي (المدير التنفيذي لمركز نظم للدراسات)
- د. أحمد أوصال (أستاذ في قسم العلاقات الدولية جامعة إسطنبول)
- أ. محمد إلهامي (باحث في التاريخ والحضارة الإسلامية)

- د. فخر الدين التون (رئيس مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية SETA / إسطنبول)
- أ. فهد البذال الرشيدي (رئيس مركز الركن للاستشارات الإدارية)
- د. بيرول اكجون (رئيس مركز التفكير الاستراتيجي (SDE) تركيا
- د. محي الدين أتامان (نائب الرئيس العام لمركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية SETA)
- أ. عبد الحافظ الصاوي (خبير اقتصادي)
- أ. محمد الفقي (مدير منتدى جسور للعلاقات الدولية)
- أ. عبد الستار رجب (عضو مكتب الدراسات والتخطيط الاستراتيجي حركة النهضة التونسية)
- أ. عبد الله اسماعيل آدم (رئيس مركز القرن الأفريقي)
- د. عبد الصمد بقال أوغلو (رئيس جمعية التفكير الاستراتيجي)
- أ.عصام الرجواني (مدير المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة)
- أ.عامر معاذ فارس (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية)
- د. عمر باسودان (مدير مركز نظم للدراسات)
- أ. وائل سعد (باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)
- أ.عبد الرحمن جاد (منتدى جسور للعلاقات الدولية)
- د. أمل خليفة (ناشط سياسي)
- د. أحمد قاعود (مركز رؤية للتنمية السياسية)
- أ.زهراء كرمان (موقع تركيا بوست)
- أ.خالد عقلان (شبكة الباحثين الشباب)
- أ. زهير عطوف (المركز المغاربي للدراسات)
- د.عدنان العديني (باحث واكاديمي عراقي)
- أ.سعد القحطان (باحث سياسي)
- أ. أسماء شكر (صحفية وباحثة سياسية)
- أ.محمد بلال (المركز السوري للإحصاء والبحوث)
- د. علي الوافي (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)
- د. رعد الكيلاني (استاذ بجامعة بغداد كلية العلوم السياسية)
- أ.مصطفى الدقاق (المركز المغاربي للدراسات)
- أ. ساشا العلو (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية)
- أ.عمر أبو عرقوب (مركز رؤية للتنمية السياسية)

- أ.أحمد الملاح (صحفي وباحث سياسي)
- أ.محمد اللطيفي (صحفي و باحث)
- أ.محمد الأحمدي (صحفي وناشط حقوقي)
- أ. فؤاد زعتري (جمعية الاتحاد الاسلامي)
- أ.محمد عفان (منتدى الشرق / اسطنبول - تركيا)
- أ.بو عروة بكير (جامعة غرباء / تركيا)
- أ.جار الله عبد الله صالح (باحث سياسي)
- أ. حسن بصري (باحث في مركز (SETA) - أنقرة
- أ. إسماعيل شاغلار (باحث في مركز (SETA) - أنقرة